ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2024 – 2025

تقرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025 – 2024

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

2026

مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

مقدمة 5

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني 7

ثانياً: المؤشرات السكانية الفلسطينية 12

ثالثاً: الأرض والقدس والمقدسات 17

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة 20

خامساً: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية 26

سادساً: المشهد الإسرائيلي 35

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي 46

ثامناً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي 54

تاسعاً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي 58

مقدمة

يَصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني بشكل دوري منذ سنة 2005 عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي الشأن الفلسطيني تركيزاً خاصاً. وهذا الإصدار هو المجلد الرابع عشر من مجلدات التقرير الاستراتيجي؛ والذي يغطي بشكل شامل قضية فلسطين خلال سنتي 2024–2025، ويستشرف المسارات المستقبلية.

ويُعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره أ. د. محسن محمد صالح (الأستاذ في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، بالرصد والاستقراء والتحليل، الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثّق ومدقّق وفق مناهج البحث العلمي، ومدعّم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية. وقد شارك في كتابة التقرير وإعداده 15 من الأساتذة والباحثين المتخصصين. كما يقوم بمراجعة التقرير هيئة استشارية متخصصة.

وفيما يلي ملخص التقرير، الذي يزيد حجمه الأصلي عن 500 صفحة؛ مع ملاحظة أنّ هناك بعض المعطيات الإحصائية غير نهائية، أو لم تصدر بعد عن الجهات الرسمية والمتخصصة المعنية. وهي معطيات سيتم إدخالها على النسخة النهائية للتقرير عند توفّرها.

وبالرغم من أن هذا الملخص يوفر مادة غنية ومكثّفة للمهتمين، إلا أنه لا غنى عن التقرير الاستراتيجي الكامل، الذي يُعدُّ أحد أهم المراجع الفلسطينية، والذي يقدم دراسة علمية شاملة موثّقة ضمن رؤية استراتيجية استشرافية تَهمّ كل باحث ومتابع ومتخصّص.

المحرر

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني

أداء السلطة وانعكاسه على الوضع الداخلي:

تعرّضت السلطة الفلسطينية لانتقادات واسعة على خلفية موقفها الضعيف في مواجهة العدوان الإسرائيلي وجرائم الإبادة في قطاع غزة، والانتهاكات المتواصلة في الضفة الغربية، وكذلك بسبب استجابتها للضغوط الإسرائيلية والدولية وإصدار رئيسها محمود عباس قراراً في 2025/2/10 بوقف مخصصات الأسرى والشهداء. كما أصدر عباس في 2024/11/27 إعلاناً دستورياً بتولّي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مؤقّتاً مهام رئيس السلطة في حال شغور الموقع، وكلّف محمد مصطفى في 2024/3/14 بتشكيل حكومة جديدة. ورشّح محمود عباس في 2025/4/26 أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة حسين الشيخ نائباً له في رئاسة المنظمة وفي رئاسة دولة فلسطين، وهو ما صادقت عليه اللجنة التنفيذية للمنظمة.

ويُرجّح أن تواصل قيادة السلطة جهودها لإقناع الطرف الإسرائيلي والقوى الغربية بجدّيتها في متابعة ما يُسمّى "إجراءات إصلاحية" للتماهي مع شروط هذه الجهات، وبما يؤهلها للاستمرار في دورها ولاستعادة الحكم في قطاع غزة لاحقاً، وفي الوقت ذاته، يُرجّح أن تتواصل تلك الضغوط لابتزاز السلطة لتقديم مزيد من التنازلات دون توقّف.

اليوم التالي لقطاع غزة:

تباينت مواقف الأطراف ذات العلاقة وتصوّراتها بخصوص اليوم التالي للحرب في قطاع غزة. فمنذ شهر شباط/ فبراير 2024 أعلن رئيس السلطة محمود عباس استعدادها لتولّي الحكم في القطاع، وتمسّك بهذا الموقف طوال عامَي المواجهة، وحمّل حركة حماس مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في غزة، وطالبها بالتخلّي عن السلطة ومغادرة المشهد الحكومي، ورَفَضَ أيَّ دورٍ لها في إدارته بعد الحرب.

وتعاملت حركة حماس وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية بمرونة مع التصورات المقترحة لليوم التالي في القطاع وأبدت استعدادها للتخلي عن الحكم، وأعلنت في 2024/12/5 موافقتها على مقترح مصري لتشكيل "لجنة إسناد مجتمعي" لإدارة

القطاع، وهو ما رفضته قيادة فتح والسلطة بالرغم من مشاركتها في الحوارات التي أفضت للتوصّل إليه. وقد تعاملت حماس وفصائل المقاومة بإيجابية مع خطة الرئيس ترامب في تشرين الأول/ أكتوبر 2025 فيما يتعلّق بوقف العدوان ورفع المعاناة الإنسانية وإدخال المساعدات وإعادة الإعمار وتبادل الأسرى؛ غير أنها رفضت الوصاية على الشعب الفلسطيني، وأصرّت على حقّه في السيادة على أرضه، وأحالت القضايا الأخرى للتوافق الوطني باعتبارها أساساً شأناً داخلياً فلسطينياً.

ويُرجَّح أن تباشر لجنة إدارة قطاع غزة، التي تشكّلت بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، مهامها بالرغم من المعوّقات الإسرائيلية. ولا تبدو فرص التوصل لتوافق على الموقف من مستقبل سلاح المقاومة قوية في ظلّ تباعد مواقف الأطراف المختلفة، في حين تدل المؤشرات على أنّ الاحتلال الإسرائيلي سيواصل اعتداءاته وحصاره لقطاع غزة، وسيماطل في الانسحاب من القطاع.

استطلاعات الرأي:

تصدّرت حماس والمقاومة الفلسطينية استطلاعات الرأي في الفترة 2024–2025، وأظهرت فوزها بأغلبية واضحة في أيّ انتخابات تُعقد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى سبيل المثال، فبحسب استطلاع الرأي العام الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار/ مارس 2024، حافظ خيار المقاومة المسلّحة على تأييد واسع في الضفة، حيث أيّد 71% من المستطلعين قرار هجوم 7 أكتوبر، وارتفعت نسبة الرضا عن أداء حركة حماس إلى 75%، مقابل تراجع حادّ في الثقة بالسلطة الفلسطينية ورئاستها. وتعمَّقت هذه المؤشرات في الاستطلاعَيْن اللاحقَيْن، اللذين أظهرا أنّ نحو 80% من الفلسطينيين يطالبون باستقالة رئيس السلطة، وأنّ الأغلبية ترى في السلطة "عبئاً" على كاهل الشعب الفلسطيني.

إعادة ترتيب البيت الفلسطيني والمصالحة:

شهدت سنة 2024 تحركاً ديبلوماسياً دولياً مكثّفاً لإعادة إحياء مسار المصالحة الفلسطينية، في محاولة لإيجاد مظلّة قيادية موحّدة تواجه تحديات اليوم التالي للحرب. وبرزت "حوارات موسكو" في شباط/ فبراير 2024 كبداية لهذا المسار، إلا أنّ النتائج بقيت في إطار "التوافق اللفظي" دون ترجمة حقيقية على الأرض.

أما المحطة الأبرز، فكانت "إعلان بكين" في تموز/ يوليو 2024، حيث رعت الصين اتفاقاً شاملاً وقّع عليه 14 فصيلاً فلسطينياً، ونصّ على تشكيل "حكومة وفاق وطني مؤقّتة" تتولى إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة وغزة، وتعمل على توحيد المؤسسات تمهيداً لإجراء الانتخابات. واعتُبر هذا الإعلان اختراقاً سياسياً كبيراً، لكونه المرة الأولى التي يتم فيها الاتفاق على إطار زمني وآليات واضحة تحت رعاية قوّة دوليَّة صاعدة. ومع ذلك واجهت هذه الوعود "صلابة الانقسام" البنيوي؛ إذ قوبل الإعلان برفض إسرائيلي قاطع وتحفظات أمريكية، ممّا أعاق البدء في خطواته التنفيذية. كما أنّ التباين في الرؤى حول "البرنامج السياسي" للمنظمة وشروط الاعتراف الدولي ظلّ حجر عثرة أمام ترتيب البيت الفلسطيني. ونتيجة معطيات داخلية وضغوط خارجية، فإنّ السيناريو الأكثر ترجيحاً للفترة القادمة هو بقاء حالة الافتراق والتجاذب السياسي، حيث لا تلوح في الأفق مؤشرات جدّية لتقارب مواقف الأطراف الفلسطينية وإنهاء الإنقسام السياسي.

منظمة التحرير الفلسطينية:

واجهت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، في 2024 انتقادات واسعة تركّزت حول الفجوة بين الفعل المؤسسي الرسمي وبين تسارع الأحداث الميدانية في غزة والضفة. وبينما استمرت اللجنة التنفيذية في عقد اجتماعاتها الدورية وإصدار البيانات المندّدة بالعدوان، رأت قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني أنّ هذه التحركات بقيت في إطار "الدبلوماسية التقليدية" التي لم تنجح في فرض تغيير حقيقي على الأرض أو قيادة حراك دولي يوازي حجم المأساة.

وتعمّقت أزمة الفاعلية نتيجة استمرار حالة التفرّد في اتخاذ القرارات داخل المنظمة، حيث بقيت مؤسساتها تعاني من ضعف التمثيل الفصائلي الشامل في ظلّ غياب حماس والجهاد. وبالرغم من جهود قيادة المنظمة والسلطة في توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، حيث وصل عدد الدول التي تعترف بها إلى 159 دولة، فإنّ جانباً من الجهد انصبَّ على تحصيل قرارات (كما في مؤتمر الأمم المتحدة 28–2025/7/30، وبيان نيويورك في 2025/9/12) بنزع أسلحة حماس، وبوضع شروط تمنع فصائل المقاومة في المشاركة في الانتخابات وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

فلسطينيو 1948:

عانى المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة 1948 من تفشي الجريمة، وتدهور الأوضاع الأمنية، فيما يبدو أنه يتم برعاية أو رضا ولا مبالاة السلطات الإسرائيلية. وقد انخفضت نسبة مشاركة فلسطينيي 1948 في انتخابات السلطات المحلية، التي أُعلنت نتائجها في 2024/2/27، إلى 49% مقابل 56% في الانتخابات التي سبقتها، بتأثير العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بإجراءات قمعية غير مسبوقة لمنع تفاعل فلسطينيي 1948 مع طوفان الأقصى، ومع ذلك فقد برزت العديد من أشكال التضامن مع غزة.

فلسطينيو الخارج:

على صعيد نشاط فلسطينيي الخارج، أعلن ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثاني الذي نظّمه "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" في 2024/6/29 عن إطلاق تحالف شعبي عالمي لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي، كما دعا لتشكيل تحالف وطني لدعم المقاومة والحفاظ على الثوابت الوطنية. وفي شباط/ فبراير 2025، انطلق "المؤتمر الوطني الفلسطيني" في قطر بمشاركة نحو 400 شخصية من فلسطين ودول الشتات، وحدّد هدفه الرئيسي في الضغط من أجل إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي خطوة نوعية نحو تنسيق وتجميع جهود مؤسسات العمل الشعبي، أعلن ملتقى الحوار الوطني الثالث في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 عن إطلاق "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني" بمشاركة أربعة مؤتمرات وطنية فلسطينية وعدد كبير من الشخصيات الفلسطينية المستقلة.

وفيما يُرجّح استمرار القمع والملاحقات الإسرائيلية لتهميش دور فلسطينيي 1948 في التفاعل مع التطوّرات في قطاع غزة والضفة الغربية، تُعزّز المؤشرات تجاوز الجماهير الفلسطينية في الداخل المحتل حاجز الخوف.

وعلى صعيد لافتات العمل الشعبي خارج فلسطين، يُتوقّع أن يسهم انطلاق "الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني" في تطوير آليات التنسيق بين المؤتمرات الوطنية والشخصيات المستقلة، وأن يعزّز دور فلسطينيي الشتات في مسيرة النضال الوطني.

الأوضاع الداخلية للفصائل وعلاقاتها ببعضها وبالسلطة:

تعرّضت حركة حماس خلال طوفان الأقصى لاستهداف موسّع لقياداتها السياسية والعسكرية، حيث استشهد رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية ونائبه صالح العاروري، ولاحقاً استشهد رئيس مكتبها السياسي الجديد يحيى السنوار ورئيس هيئة أركان كتائب القسام محمد الضيف وعدد من قادة الكتائب البارزين. وكانت حماس قد سارعت بتعيين السنوار خليفة لهنية بعد استشهاده في 2024/7/31، غير أنها لجأت بعد استشهاد السنوار في 2024/10/16 لتشكيل لجنة قيادية مؤقّتة لإدارة الحركة.

وفي سياق الضغوط التي مورست على حركة فتح، قرّرت لجنتها المركزية دراسة طلبات الراغبين بالعودة إلى صفوفها، وقرّرت في 2025/10/5 عودة ناصر القدوة إلى الحركة. كما عقد وفد الحركة لقاءً غير مسبوق في القاهرة في مع سمير مشهراوي، نائب رئيس "التيار الإصلاحي في حركة فتح" بزعامة محمد دحلان.

وعلى صعيد العلاقة بين الفصائل الفلسطينية، تحوّل الخلاف على الموقف من معركة طوفان الأقصى إلى سبب إضافي لتصاعد الخلاف وتبادل الاتهامات، ولا سيّما بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية وبين حركة حماس وفصائل المقاومة. وانتقل الخلاف إلى لبنان بسبب التباين في الموقف من تسليم سلاح المخيمات بعد توقيع رئيس السلطة اتفاقاً مع الرئيس اللبناني جوزيف عون في 2025/5/21 على حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وإنهاء سلاح المخيمات. وفي سورية، اضطر عدد من قادة الفصائل الفلسطينية المقربة من نظام بشار الأسد إلى مغادرة البلاد، وتمّ مصادرة ممتلكات العديد من تلك الفصائل ومراكز تدريبها.

التنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي:

شكّل ملف التنسيق الأمني بين سلطة رام الله والاحتلال الإسرائيلي، وملف "الاعتقال السياسي" جرحاً نازفاً في خاصرة الوحدة الوطنية، حيث تصاعدت وتيرة الاعتقالات في 2024 و2025، واستهدفت النشطاء والأسرى المحررين وطلبة الجامعات على خلفية انتمائهم السياسي أو تعبيرهم عن دعم المقاومة. ويُرجّح أن يواجه استمرار التنسيق الأمني بصورته التقليدية صعوبات في ظلّ صعود اليمين الصهيوني المتطرف، الذي لم يعد يكتفي بالتنسيق، بل يسعى لتقويض السلطة ذاتها، وتحويل أجهزتها إلى "روابط قرى" محدودة الصلاحيات، وهو ما يضع قيادة السلطة أمام خيارَيْن: إما الانهيار الوظيفي أو الانحياز للنبض الشعبي.

ثانياً: المؤشرات السكانية الفلسطينية

تعرّض الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لحرب إبادة جماعية على يد الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023 وعلى مدى سنتين، حيث استشهد نحو 77 ألف فلسطيني وجرح نحو 170 ألفاً آخرين. وتعرّض معظم أهل قطاع غزة لعملية تهجير داخلي قسري، بينما اضطر نحو 150 ألفاً من أبناء القطاع للخروج المؤقت لضرورات مرتبطة بمتابعة العلاج أو نتيجة قسوة الظروف، وفَقَدَ قطاع غزة نحو 10.6% من سكانه، وإن كان أمكن تعويض جزء منهم نتيجة الزيادة السكانية الطبيعية.

لقد عانى القطاع عدواناً إسرائيلياً همجياً شرساً استهدف الإنسان والحجر والشجر، وحاول إيجاد بيئة طاردة لتهجير الفلسطينيين، غير أن تمسك الشعب بأرضه ومقدساته أفشل هذا المخطط. كذلك، تابع الاحتلال الإسرائيلي عدوانه في القدس وباقي الضفة الغربية وسعيه لإيجاد بيئات طاردة في معركته الديموجرافية ضدّ الشعب الفلسطيني، غير أنه وُوجِه بالصمود نفسه من أبناء القدس والضفة.

تُشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2025 (مطلع 2026) نحو 15.5 مليون نسمة؛ أكثر من نصفهم، أي 8.1 ملايين نسمة (52.1%)، يعيشون في الشتات. أمّا الباقي، أي 7.4 ملايين نسمة (47.9%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزّعون على نحو 1.85 مليون نسمة في فلسطين المحتلة سنة 1948، ونحو 5.56 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3.43 ملايين في الضفة الغربية (61.7%)، و2.13 مليون في قطاع غزة (38.3%).

ووفق المعطيات المتوفّرة لباحثي مركز الزيتونة، فإنّ الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدَّر عددهم في نهاية سنة 2025 بنحو 4.88 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 31.5% من الفلسطينيين في العالم (نحو 60.4% من فلسطينيي الشتات). ويُقدَّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.9 مليون نسمة، يشكّلون ما نسبته 12.5% من مجموع الفلسطينيين في العالم، ويتركَّز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يُقدَّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 1.3 مليون نسمة، يُشكّلون ما نسبته 8.1% من مجموع الفلسطينيين في العالم، ويتركّز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين، حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم. وتشير بعض التقديرات، مثلاً، إلى أنّ عدد الفلسطينيين في أمريكا الجنوبية يتجاوز 600 ألف نسمة، منهم نحو 300 ألف نسمة في تشيلي على الأقل. أما عدد الفلسطينيين في أوروبا فيتراوح بين 350 و400 ألف نسمة، وفي أمريكا الشمالية بين 300 و350 ألف نسمة، بينما لا يقل عددهم في بقية دول العالم عن 100 ألف نسمة.

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2024 و2025 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2024		2025	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,360.6	22.6	3,430.1	22.2
	قطاع غزة	2,129.7	14.3	2,127	13.7
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,793.4	12	1,855.4	12
المجموع في فلسطين التاريخية		**7,283.7**	**48.9**	**7,412.5**	**47.9**
الأردن*		4,786.7	32.2	4,877.6	31.5
الدول العربية الأخرى		1,617.9	10.9	1,940.8	12.5
الدول الأجنبية		1,197.5	8	1,258.7	8.1
فلسطينيو الخارج		**7,602.1**	**51.1**	**8,077.1**	**52.1**
المجموع الكلي		**14,885.8**	**100**	**15,489.6**	**100**

*بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2024 والتي تتراوح بين 3.1% و1.9%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب مكان الإقامة نهاية سنة 2025 (%)

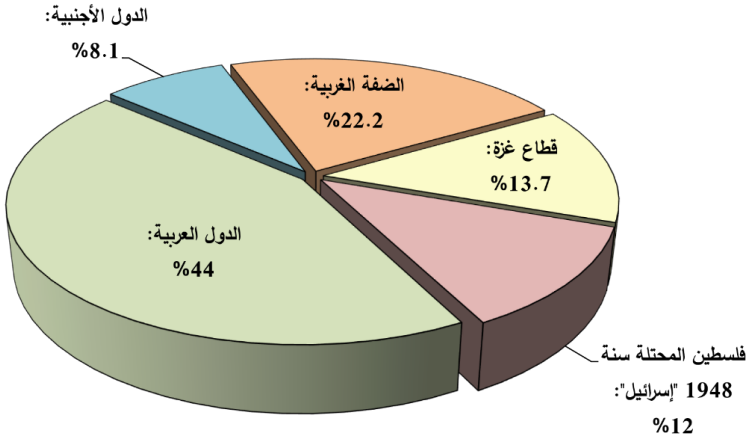

وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 8.1 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 2.3 مليون لاجئ من أبناء فلسطين المحتلة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 10.5 ملايين لاجئ، أي نحو 68% من مجموع الشعب الفلسطيني، وذلك في نهاية سنة 2025. وبالرغم من أنّ هذا الرقم يحتمل التكرار حيث يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أنّ هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجَّلين في سجلات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فبلغ في نهاية سنة 2024 نحو 5.9 ملايين نسمة. مع التأكيد على أنّ هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو بسبب وجودهم في غير أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات نهاية سنة 2025 (بالألف نسمة)

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	902	1,406	150	6,818	1,259	**10,535**

ملاحظة: الأعداد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2025 (بالألف نسمة)

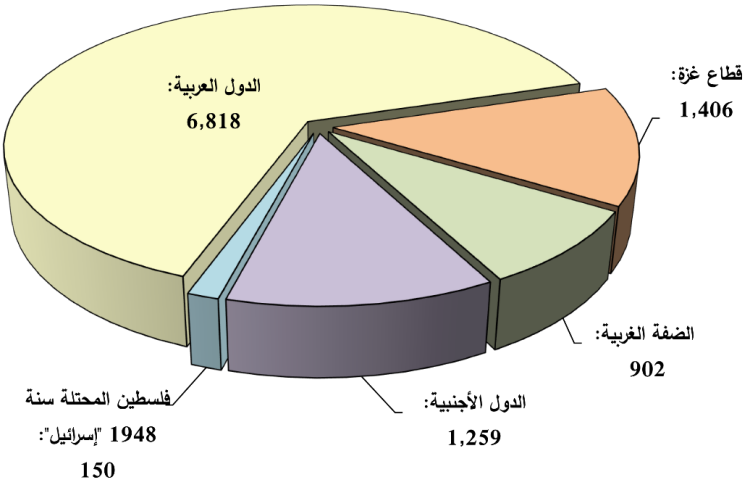

وبحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تجاوز عددُ السكان الفلسطينيين عددَ اليهود في فلسطين التاريخية في نهاية سنة 2023، حيث تشير التقديرات إلى أنّ عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ نحو 7.3 مليون، في حين بلغ عدد اليهود 7.2 مليون، بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. وبسبب معركة طوفان الأقصى وما رافقها من شهداء فلسطينيين وهجرة إسرائيلية عكسية، فإنّ مؤشّر تطوّر الأعداد أخذ سياقاً مختلفاً خلال الفترة 2024–2025، إذ حدثت هجرة عكسية كبيرة، ذكرت بعض المؤشرات الإسرائيلية أنها لا تقل عن نصف مليون في الأشهر الستة الأولى للحرب، بينما حرصت دائرة الإحصاء الإسرائيلية على إعطاء أرقام منخفضة (نحو 150 ألفاً على مدى سنتين)، وهو ما يعكس سياسة إسرائيلية مُعتادة سعياً لحفظ تماسك المجتمع الصهيوني وبقائه. ولذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ المعطيات الإحصائية الديموجرافية الإسرائيلية بحذر.

والجدول التالي يعكس، إلى حدٍّ ما، أعداد الفلسطينيين واليهود المقدَّرة في فلسطين التاريخية حتى 2030:

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2022	7,100	7,100
2023	7,300	7,200
2024	7,300	7,400
2025	7,400	7,400
2026	7,600	7,500
2027	7,800	7,600
2028	7,900	7,700
2029	8,100	7,800
2030	8,300	7,900

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2022–2030 (بالألف نسمة)

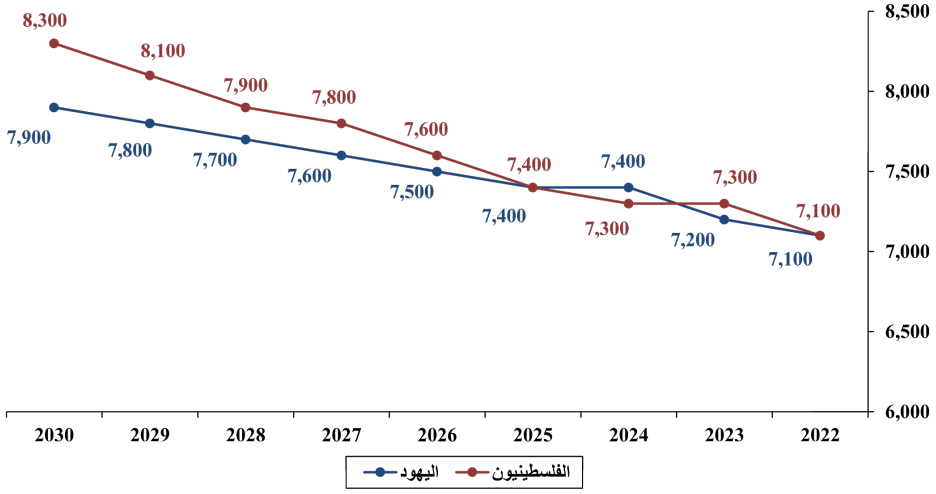

وتجدر الإشارة إلى تصاعد الضغوط الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين، وإيجاد بيئات طاردة لفلسطيني الداخل، في إطار مواجهة التزايد السكاني الفلسطيني والسعي لضم الضفة الغربية، وضمان أغلبية يهودية.

ثالثاً: الأرض والقدس والمقدسات

دخلت عملية تهويد المسجد الأقصى والقدس مرحلة متقدّمة جداً، بالتزامن مع صعود تيار الصهيونية الدينية في الوسط الإسرائيلي، وصعود الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة.

لم يعُد المسجد الأقصى يقف على أبواب التهويد، بل بات ينتقل من مرحلة تهويدٍ إلى أخرى، إذ باتت الهوية اليهودية الموازية حقيقةً مفروضة فيه من خلال اقتحامات يومية من الأحد إلى الخميس من كلّ أسبوع بواقع ستّ ساعاتٍ يومياً، مع فرض الطقوس التوراتية بغطاء حكومي بدءاً من سنة 2024، وتحويل الأقصى إلى ساحة للاحتفال والرقص والمناسبات الاجتماعية بقرار حكوميّ آخر بدءاً من 2025. كما جرت محاولة فرض القربان الحيواني داخله ثلاث مراتٍ خلال سنة 2025، وهي محاولات لم يسبق لها مثيل منذ احتلاله، مع وصول عدد المقتحمين الصهاينة إلى أكثر من 73 ألفاً سنة 2025، وبمتوسط زيادة سنوية بلغ 18% في أعداد المقتحمين خلال سنتَي 2024–2025.

وقد شهدت سنتا 2024 و2025 وقائع في المسجد الإبراهيمي تفرض النّظر إليه باعتباره تجسيداً للرؤية الصهيونية الإحلالية تجاه الأقصى؛ إذ بدأت عملية تهويده من "العنبر الكبير" على حدّه الشمالي الغربي، لتنتهي إلى اقتطاع 37% من مساحته وتخصيصها للمستوطنين اليهود، وفرض تخصيصه لهم في عدة مناسبات دينية يهودية وقومية صهيونية، حيث يتم السعي للانتقال بالمسجد الإبراهيمي من التقاسم، باعتباره هدفاً مرحلياً، إلى محاولة نفي الهوية الإسلامية عنه تمهيداً لتهويده الكامل.

وفيما يتعلق بالمسيحيين والمقدسات المسيحية، استمرّ التضييق الإسرائيلي على مختلف الاحتفالات الدينية، وبالذات في كنيسة القيامة، واستمرت اعتداءات المستوطنين على الرهبان والمصلّين وأماكن العبادة. إلا أنّ الاتجاه العام المستمر منذ سنوات، والمتمثّل بنضوب المسيحية العربية الفلسطينية نتيجة نزيف الهجرة المستمرة، يبقى هو التغيّر الأهم والأبرز، إذ وصلت نسبة المسيحيين الفلسطينيين إلى 3% فقط من الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية في سنة 2025؛ و1.5% فقط من إجمالي سكان فلسطين بمن فيهم المستوطنين اليهود، لتصبح النسبة الأقل للمسيحيين في فلسطين منذ مئات السنين.

وبالرغم من الحرب السكانية الإسرائيلية ضدّ أهل القدس، إلا أنّهم استمروا في النمو، ووصل عددهم إلى نحو 405 آلاف، وأصبحوا يُشكّلون نحو 40% من سكان المدينة بشطرَيها الشرقي والغربي، ونحو 64% من شطرها الشرقي.

أفرزت وقائع هذه الحرب الديموجرافية ثلاثة خطوط عامة في التخطيط الإسرائيلي:

الخطّ الأول: السعي إلى تهجير بعض أحياء القدس المركزية لاختراق نسيجها المركزي بالتهويد. وخلال سنتَي 2024–2025 عاد هذا المسار إلى الواجهة، عبر تفعيل المسار القانوني لحيّ الشيخ جراح، وتفعيل المسارات القانونية وإجراءات الهدم والتهجير في أحياء سلوان الستّة المهدّدة بإخلاء جماعي: البستان، ووادي الربابة، وبطن الهوى، وعين اللوزة، ووادي قدوم، إلى جانب وادي حلوة. وهو مسارٌ مرشَّح للتصاعد في سنة 2026.

الخطّ الثاني: محاولة تعديل حدود القدس بإخراج بعض كتل الكثافة الفلسطينية منها، مثل مخيم شعفاط وكفر عقب، وضمّ ثلاث كتل استيطانية كبرى هي جفعون وأدوميم وغوش عتصيون، والوصول إلى ما يسمى "القدس الكبرى" بمساحة تصل إلى 289 كم^2 في مكان الحدود البلدية الحالية البالغة 126 كم^2، مع ما يشمله ذلك من تسريعٍ لتهجير بادية القدس في الخان الأحمر وجبل البابا وغيرها من التجمعات.

الخطّ الثالث: توسيع بناء المستوطنات في الشطر الشرقي للمدينة؛ حيث أقرّت حكومة الاحتلال بناء مستوطنة جديدة لأول مرّة منذ عقد ونصف، وهي مستوطنة "عطاروت" في مكان مطار قلنديا المدني.

ومن ناحية أخرى، كان استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية في قطاع غزة عنواناً مركزياً من عناوين حرب الإبادة طوال معركة طوفان الأقصى على مدى عامَيْن؛ إذ دمّر الاحتلال الصهيوني 93% من مساجد قطاع غزة، بواقع 1,156 مسجداً من أصل 1,244، ومن بينها المسجد العمري الكبير العائد للعهد الراشدي، ومسجد السيد هاشم العائد للعهد المملوكي. كما دمّر الاحتلال 66% من المقابر، بواقع 40 من أصل 60 مقبرة، ودمّر خلال عامين من حرب الإبادة في قطاع غزة ثلاث كنائس، إحداها كنيسة القديس بروفيريوس الأرثوذكسية، وهي ثالث أقدم كنيسة في العالم، ما يؤكّد محاولة محو الهوية الدينية والآثار التاريخية للشعب الفلسطيني.

الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية:

في الضفة الغربية، وبالرغم من الموقف الأمريكي المعارض حالياً لإعلان ضمّها قانونياً، فإنّ الضّم الفعلي يمضي بشكلٍ حثيث، ليصبح إعلانه قانونياً مسألة وقت لا أكثر. وتشير تقديرات مركز أريج إلى وجود نحو 870 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس. وقد زاد عدد الحواجز ونقاط الإغلاق في الضفة الغربية عن 849 حاجزاً. أما الجدار العازل، فهو على حال شبه ثابت منذ عدة سنوات، إذ اكتمل بناء 64% من أصل 710 كيلومترات طوليّة مقرّرة من الجدار العازل.

في الوقت عينه، أدّت عمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس خلال سنة 2025 إلى تهجير أكثر من 63 ألف فلسطيني، ما يشكّل استطلاعاً بالنار لمخطط التهجير الجماعي في الضفة. أمّا اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة، فقد كانت في سنة 2025 الأعلى منذ بدء توثيقها أممياً في سنة 2006؛ حيث بلغت 1,800 اعتداء طالت 280 مدينة وبلدة وقرية، وأدّت إلى استشهاد 15 فلسطينياً وإصابة 838، بمتوسط خمسة اعتداءات وجريحَيْن يوميّاً، مع تركّز 60% من هذه الاعتداءات في محافظتَيْ رام الله والخليل.

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

عانى الاقتصاد الفلسطيني من أوضاعٍ كارثية، خصوصاً في قطاع غزة نتيجة حرب الإبادة المدمرة التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على مدى عامَيْن. كما عانت الضفة الغربية أوضاعاً قاسية نتيجة سياسات الضمّ والتهويد، والاعتداءات المستمرة من جيش الاحتلال ومستوطنيه، وخصوصاً حملات الجيش وما رافقها من تدمير وتهجير في مناطق جنين وطولكرم وغيرها.

ألحق العدوان الإسرائيلي دماراً هائلاً شمل أكثر من 80% من المنازل والبنى التحتية في قطاع غزة، وتسبّب بخسائر تصل إلى 70 مليار دولار؛ حيث تمّ تدمير نحو 300 ألف وحدة سكنية بشكلٍ كليٍ، و200 ألف وحدة سكنية أخرى بشكلٍ بالغٍ أو جزئي، مع تهجير نحو مليوني غزّاوي، فَقَدَ معظمهم أعمالهم، وأصبحت أكثر من 288 ألف أسرة بلا مأوى. كما أغلق الاحتلال معابر القطاع نحو 600 يوم في حملة تجويع متعمّدة. ومع وقوع نحو 250 ألفاً بين شهيد وجريح، نُكبت عشرات آلاف الأسر في المصادر المباشرة لدخلها ورعايتها. وشمل التدمير الكلي أو الجزئي 38 مستشفى، وأكثر من 1,200 مدرسة ومؤسسة تعليمية، و90% من الأراضي الزراعية، و247 مقراً حكومياً، و725 بئر ماء مركزي، و2,285 محوّل كهرباء، بالإضافة إلى دمار هائل في الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها.

وقد حدث انهيار شبه كامل لنظام الرعاية الصحية وقطاع التعليم، كما حدث انهيار غير مسبوق للاقتصاد الفلسطيني؛ حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة سنة 2025 بنسبة 84% مقارنة بسنة 2023، وبلغ معدل البطالة مستويات كارثية ليصل إلى 78%. كما أثَّر ذلك أيضاً على اقتصاد الضفة الغربية، الذي تراجع بنسبة 13%، مع معدل بطالة بلغ 28%.

ويجب التنبيه إلى إشكاليّة الحديث "الجاف" عن الإحصائيات؛ فدماء الشهداء وآلام الجرحى ومعاناة المشرّدين والمدمّرة بيوتهم، وفاقدي أملاكهم وأموالهم وأعمالهم، ليست مجرد أرقام، إذ إنّ كلَّ حالة خلفها أهوال لا تُوصف وقصص بطولة

وصمود لا تُحصى. وبالتالي فإنَّ الإحصائيات لا تعكس تماماً الأبعاد الضخمة لأشكال المعاناة الكارثية، خصوصاً في القطاع. ونحن إنما نضع هنا المؤشرات الإحصائية المتاحة لتعكس جانباً من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، الذي يواصل أيضاً خنق الاقتصاد الفلسطيني براً وبحراً وجواً، ويواصل استنزاف ثروات الشعب الفلسطيني ومصادرتها، ويتحكم في صادرات السلطة الفلسطينية وواردتها، ويُعوِّق أيّ عملية تنموية حقيقية على الأرض.

التبادل التجاري:

بلغ حجم التبادل التجاري سنة 2024 بين السلطة الفلسطينية في رام الله والكيان الإسرائيلي 5,112 مليون دولار، أي نحو 62% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة، البالغ 8,262 مليون دولار. حيث بلغ حجم الواردات من "إسرائيل" 3,646 مليون دولار، بنسبة 56% من واردات السلطة البالغة 6,548 مليون دولار، في حين بلغ حجم الصادرات إلى "إسرائيل" 1,466 مليون دولار، بنسبة 86% من صادرات السلطة التي تبلغ 1,714 مليون دولار. ويُلحق ذلك ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً باستمرار لصالح الاحتلال، وبشكل كبير.

نسبة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" لسنة 2024

مقارنة مع باقي دول العالم (%)

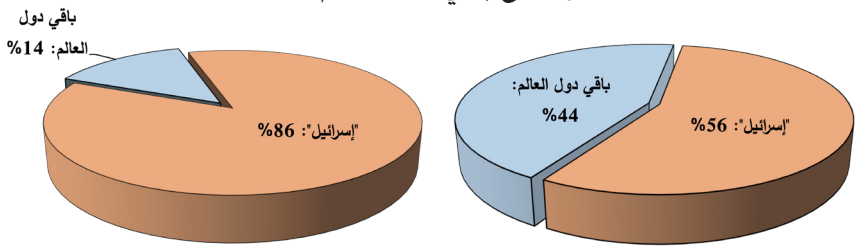

الصادرات　　الواردات

الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة أنّ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بلغ نحو 16,017 مليون دولار سنة 2024، بعد أن كان 17,848 مليون دولار سنة 2023، بمعدل انخفاض قدره 10.3%. وحسب الأرقام

المتوفرة للأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025، فمن المتوقّع أن يرتفع هذا الناتج إلى 16,736 مليون دولار خلال سنة 2025، أي بمعدل قدره 4.5%. ومع ذلك، يبقى هذا الناتج منخفضاً جداً قياساً بالناتج المحلي الإسرائيلي، الذي يزيد عنه بأكثر من 33 ضعفاً (3,386%) في سنة 2024، وهو ما يؤكد جسامة الفجوة الاقتصادية القائمة، وبشاعة الاحتلال، وبشاعة إجراءاته بحق فلسطين وشعبها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2025
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2020	15,531.7	411,592
2021	18,109	489,872
2022	19,165.5	525,458
2023	17,847.9	510,288
2024	16,016.9	542,391
***2025**	16,736.3	597,080

* أرقام غير نهائية، بناء على تقديرات الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2024–2025
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

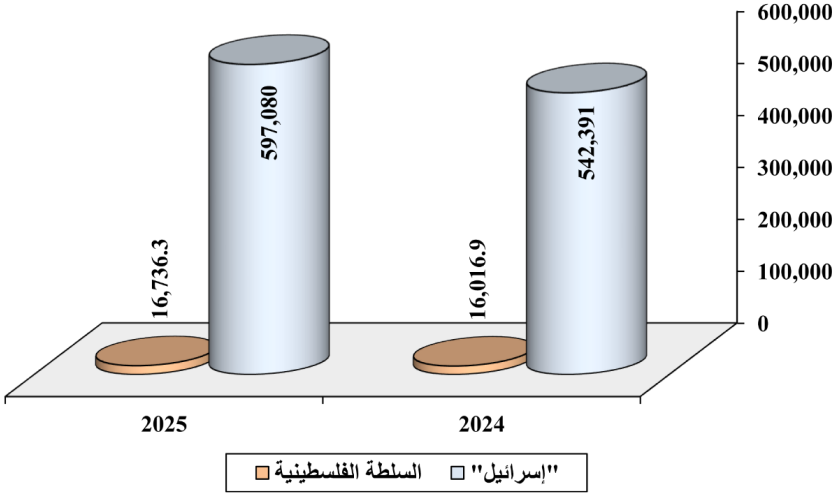

متوسط دخل الفرد:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 3,459 دولاراً و3,050 دولاراً لسنتَي 2023 و2024 على التوالي، أي أنّ نصيب الفرد قد انخفض بنسبة 9% سنة 2023، وبنسبة 11.8% سنة 2024. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025، يُتوقّع ارتفاع دخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 3,131 دولار، أي بمعدل قدره 2.7%. وتوقَّع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في سيناريو أساس، أن يرتفع نصيب الفرد بنسبة 1.8% سنة 2026، ولكن إذا تدهور الوضع السياسي والاقتصادي، نتيجة خرق وقف إطلاق النار من قِبل الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، بالإضافة إلى استمرار حالة التضييق في الضفة الغربية، فمن المتوقّع أن ينخفض نصيب الفرد بنسبة 6.3% خلال سنة 2026.

وقد كان لتراجع وتقلّب نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2020–2025 تأثير سلبي على حجم الاستهلاك، كانعكاس لانخفاض مستويات الدخول التي تأثّرت بتطورات الأسعار العالمية، مع اتساع الفجوة في مستويات الدخول بين الضفة والقطاع؛ إذ مثَّل نصيب الفرد من الناتج السنوي في الضفة ستة أضعاف مثيله في غزة سنة 2024، حيث بلغ معدل دخل الفرد نحو 4,744 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 787 دولاراً في القطاع. وبناء على تقديرات الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025، سيبلغ معدل دخل الفرد نحو 4,654 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,093 دولاراً فقط في القطاع. وهذا يعكس أثر الحصار الخانق على القطاع، كما يعكس آثار العدوان والدمار الذي أحدثه الاحتلال الإسرائيلي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2020–2025 بالأسعار الجارية (بالدولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2020	3,233.6	44,138
2021	3,678.6	51,681
2022	3,800	54,425
2023	3,458.5	51,831
2024	3,050	54,393
***2025**	3,131	59,129

* أرقام غير نهائية، بناء على تقديرات الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2024–2025 بالأسعار الجارية (بالدولار)

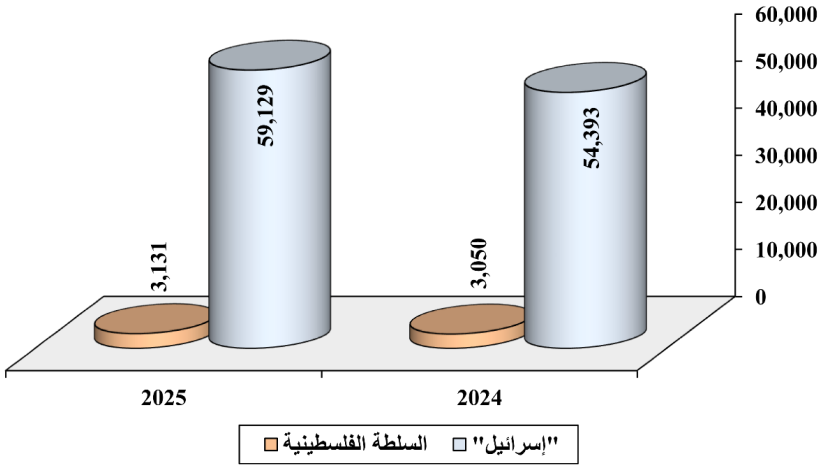

الإيرادات والنفقات:

تُظهر المؤشرات الأولية أنّ صافي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية لسنة 2025 قد ارتفع بنسبة قدرها 2.6% مقارنة بسنة 2024، بينما كان قد انخفض بنسبة 27.6% عن سنة 2023، جرّاء العدوان الإسرائيلي المستمر وحرب الإبادة في قطاع غزة، حيث بلغ نحو 3,236 مليون دولار سنة 2025، مقارنة بنحو 3,155 مليون دولار سنة 2024، وبنحو 4,359 مليون دولار سنة 2023. كما بلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 3,750.6 مليون دولار لسنة 2025، مقارنة بـ 3,893.2 مليون دولار سنة 2024، بنسبة انخفاض قدرها 3.7%.

إيرادات السلطة الفلسطينية 2025 (%)

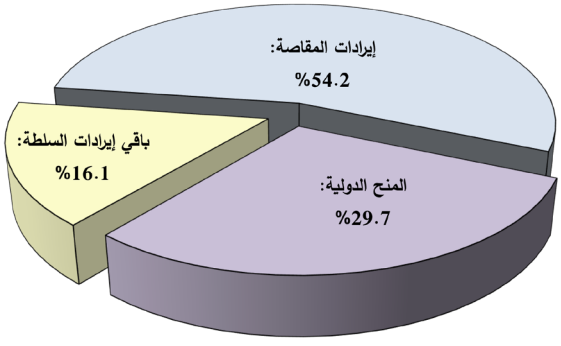

وتعتمد إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل أساسي على مصادر لا تتحكّم بها؛ حيث إنّ نحو 84% من الإيرادات في سنة 2025 جاءت من إيرادات المقاصة التي يجمعها الاحتلال الإسرائيلي ومن المنح الدولية، وهو ما يشكّل أدوات ضغط هائلة بيد الاحتلال وبيد عدد من القوى الدولية، التي تقدّم هذه المساعدات وفق اشتراطات سياسية وأمنية تمسّ استقلالية القرار الفلسطيني. وقد بلغ إجمالي إيرادات سنة 2025 نحو 3,236 مليون دولار، تضمّن مبلغ 1,755 مليون دولار إيرادات المقاصة بنسبة 54.2%، بينما بلغ مجموع المنح والمساعدات الدولية نحو 962 مليون دولار بنسبة 29.7%. وبشكل عام، أخذ الدعم الدولي منحى متراجعاً منذ سنة 2009 وحتى سنة 2023، لكنه تحسّن سنة 2024 في ضوء التعاطف الدولي نتيجة الحرب على غزة واستمرار أشكال التضييق في الضفة.

دعم الدول المانحة (بما في ذلك التمويل التطويري) للسلطة الفلسطينية 2005–2024

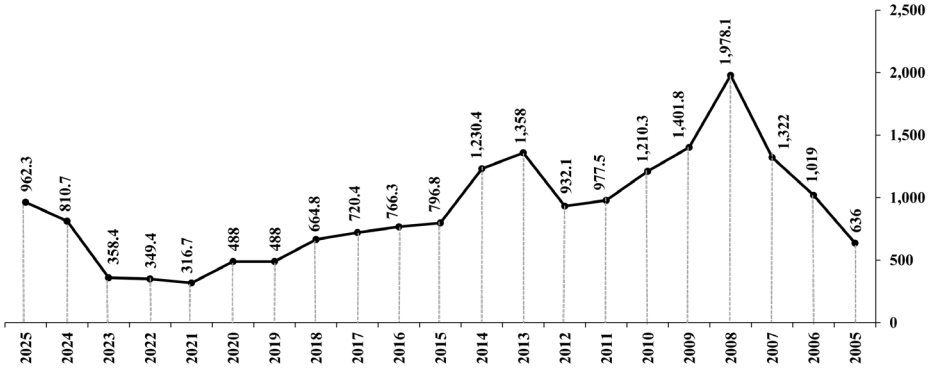

خامساً: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

العدوان والمقاومة:

تواصلت في الفترة 2024–2025 الملحمة البطولية التي خاضتها المقاومة الفلسطينية، مدعومة بحاضنتها الشعبية، في مواجهة هي الأقوى والأعنف لأشرس عدوان صهيوني ضدّ قطاع غزة منذ احتلاله سنة 1967. وقد اتسع نطاق المواجهات والعدوان الصهيوني ليشمل الضفة الغربية ولبنان وسورية واليمن وإيران. وبالرغم من استخدام الاحتلال الإسرائيلي كافة أساليب الفتك والدمار، وارتقاء عشرات الآلاف من الشهداء، وتدمير أو تضرُّر نحو 80% من المنازل والبنى التحتية والمستشفيات والمدارس ودور العبادة، والتهجير القسري الداخلي لأكثر من 90% من سكان القطاع، والحصار والتجويع وقطع الماء والغذاء والدواء والكهرباء والوقود، وسقوط نحو 200 ألف طن من المتفجرات (بما يوازي قوة 15 قنبلة نووية مثل تلك التي أُلقيت على هيروشيما)، فقد فشل الاحتلال في سحق المقاومة، التي ظلّت قادرة على العمل بقوة حتى آخر لحظة، كما فشل في تحرير أيٍّ من أسراه إلا بشروط المقاومة.

وبحسب الجيش الإسرائيلي في تقريره السنوي لسنة 2025، فقد شنّ نحو 20,900 غارة، إضافة إلى 430 عملية عسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية، إلى جانب لبنان وسورية وإيران واليمن خلال سنة 2025. واستهدف في قطاع غزة 19,530 هدفاً.

وشهدت الضفة الغربية في سنتَي 2024 و2025 تصعيداً إسرائيلياً غير مسبوق منذ عملية "طوفان الأقصى"، تمثّل في الاجتياحات اليومية، والاغتيالات الميدانية، والاعتقالات الواسعة، وتدمير البنية التحتية في المخيمات، إلى جانب تصاعد اعتداءات المستوطنين، وبشكل خاص جنين ونابلس وطولكرم. وبالمقابل، وعلى الرغم من التنسيق الأمني بين أجهزة أمن سلطة رام الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي، وبالرغم من الظروف القاسية والصعبة، استمرت المقاومة الفلسطينية من خلال العمليات الفردية والمنظّمة، كما استمرّت المواجهات اليومية وأشكال المقاومة الشعبية، في ظلّ تصاعد أعداد الشهداء والمعتقلين، وتقييد حركة الفلسطينيين وفرض إغلاقات متكرّرة للأحياء والمدن.

وشهدت سنتا 2024 و2025 أعلى معدل انتهاكات إسرائيلية بحقّ الفلسطينيين في الضفة، بما فيها شرقي القدس، مقارنة بالسنوات السابقة. ووثّق موقع مركز معلومات فلسطين "مُعطى" 53,052 انتهاكاً في سنة 2024، و81,887 انتهاكاً في سنة 2025، وبلغ عدد الحواجز الثابتة والطيّارة نحو 909 حواجز.

وحافظت عمليات المقاومة على معدلاتها المرتفعة خلال سنتَي 2024 و2025؛ إذ سجّل جهاز الشاباك الإسرائيلي 5,766 عملية مقاومة في سنة 2024 في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، مقابل 4,744 عملية سُجلت في سنة 2025، ما عدا عمليات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. كما سجّل الشاباك 267 عملية مؤثّرة في سنة 2024، و69 عملية مؤثّرة في سنة 2025، وذكر أنّه أحبط 1,051 عملية مؤثّرة في سنة 2024، و1,374 عملية مؤثّرة في سنة 2025. ويُقصد بالعمليات المؤثّرة لدى الشاباك تلك التي تأخذ شكلاً "خشناً" بإطلاق النار والعبوات الناسفة والطعن والدعس...؛ أمّا العمليات الأخرى فتشمل عمليات المقاومة الشعبية، وتتضمن إلقاء الزجاجات الحارقة و"الأكواع" وإشعال الحرائق وإلقاء الحجارة... . أمّا مركز مُعطى فيضيف للمقاومة الشعبية المواجهات والإضرابات والمظاهرات... .

توزيع أعمال المقاومة في الضفة الغربية خلال سنتي 2024–2025، حسب الشاباك

السنة	أعمال المقاومة	العمليات المؤثّرة	العمليات الشعبية	العمليات المؤثّرة التي تمّ إحباطها
2024	5,766	267	5,499	1,051
2025	4,744	69	4,675	1,374
المجموع	10,510	336	10,174	2,425

وفي المقابل، تشير التقارير السنوية التي يصدرها مركز معلومات فلسطين "مُعطى"، إلى أنّ أشكال المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، تصاعدت بشكل ملحوظ ونوعي؛ حيث نفّذ الفلسطينيون، خلال سنة 2024 في أنحاء الضفة، بما فيها شرقي القدس، 5,892 عملاً مقاوماً، من بينها 2,070 عملية مؤثّرة. وخلال سنة 2025، نفَّذ الفلسطينيون في أنحاء الضفة، بما فيها شرقي القدس، 4,081 عملاً مقاوماً، من بينها 695 عملية مؤثّرة.

تطور العمل المقاوم في الضفة الغربية 2022–2025
حسب مركز معلومات فلسطين "مُعطى"

السنة	2022	2023	2024	2025
أعمال المقاومة الشعبية	10,808	10,925	2,070	3,386
عمليات مؤثرة	1,380	3,258	3,822	695
المجموع	12,188	14,183	5,892	4,081

ومن الواضح أن عمليات المقاومة المؤثّرة شهدت تراجعاً نسبياً سنة 2025، نتيجة تصاعد الإجراءات القمعية الإسرائيلية وعمليات التدمير والتهجير التي شهدتها مخيمات جنين وطولكرم، وتعاون سلطة رام الله مع الاحتلال، بالترافق مع تراكم حالة الإنهاك التي تعيشها الضفة.

وبلغ عدد الشهداء والمفقودين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7 أكثر من 78 ألف شخص، 98% منهم في قطاع غزة (أكثر من 77 ألف شهيد)، بينهم 9,500 مفقود ما يزال مصيرهم مجهولاً. وكان بين الشهداء أكثر من 20 ألف طفل، وأكثر من 12,500 امرأة، وبلغ عدد المصابين نحو 179 ألف شخص.

الشهداء والمفقودون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2023–2025
منذ "طوفان الأقصى"

السنة	2023	2024	2025	المجموع
الضفة الغربية	319	516	267	1,102
قطاع غزة	21,822	23,662	25,458	70,942
مفقودو قطاع غزة				11,000
المجموع	22,141	24,178	25,725	83,044

وفي المقابل سجّل جهاز الشاباك مقتل 45 إسرائيلياً في سنة 2024، و23 إسرائيلياً خلال سنة 2025 نتيجة عمليات نفّذها فلسطينيون في الضفة، بما فيها شرقي القدس، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وجُرح 339 إسرائيلياً في سنة 2024،

مقابل 195 إسرائيلياً في سنة 2025. وبحسب معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، توزّع عدد القتلى الإسرائيليين منذ عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7 على النحو التالي:

- 1,721 قتيلاً، بينهم 870 عسكرياً، في جبهة غزة.
- 78 قتيلاً، بينهم 31 عسكرياً، في الضفة الغربية.
- 33 قتيلاً خلال الحرب على إيران.
- 132 قتيلاً، بينهم 86 عسكرياً، نتيجة هجمات من لبنان.
- قتيل واحد و100 مصاب جراء هجمات من اليمن.

غير أنّ الكيان الإسرائيلي يحرص على إخفاء خسائره، إذ تُشرف الرقابة العسكرية إشرافاً مباشراً على إصدار أيّ معلومات متعلّقة بالخسائر. ويتّضح من عدد من التسريبات أنّ الخسائر أكبر من ذلك بكثير، خصوصاً عند مقارنتها بعدد الإصابات التي تصل إلى المستشفيات الإسرائيلية. وقد فُهم من تصريح لإيال زامير (الذي أصبح رئيساً للأركان) أنّ عدد القتلى حتى شباط/ فبراير 2025 بلغ 5,942 قتيلاً.

جبهات الإسناد:

في لبنان، تابع حزب الله دعمه القوي للمقاومة الفلسطينية، وأدّت عملياته العسكرية إلى تهجير نحو 100 ألف مستوطن إسرائيلي من المناطق المحاذية للحدود اللبنانية، وإلى إيقاف النشاط السياحي وإضعاف النشاط الاقتصادي في شمال فلسطين المحتلة. وهو ما دفع القيادة الإسرائيلية لتحويل تركيزها، بدءاً من منتصف أيلول/ سبتمبر 2024، لاستهداف لبنان وحزب الله وبنيته التحتية وحاضنته الشعبية. وقامت بتفجير أجهزة البيجر والووكي توكي التي كانت بحوزة أعضاء حزب الله، مما أدى لإصابة نحو 4 آلاف من عناصره. ثم أُطلقت عملية "سهام الشمال" في 2024/9/23، واغتالت الأمين العام للحزب حسن نصر الله في 2024/9/27، وبدأت في 2024/10/1 اجتياحاً برّياً لجنوب لبنان، غير أنّه وُوجه بمقاومة قويّة من الحزب وقوى المقاومة، إلى أن توقفت الحرب في 2024/11/27. وقد استشهد في هذه الحرب نحو 4 آلاف لبناني، وأُصيب 17 ألفاً، بينهم العديد من قادة الحزب العسكريين والسياسيين، وحدث دمار كبير لأكثر من خمسين قرية لبنانية وللضاحية الجنوبية لبيروت، مع تهجير

نحو مليون لبناني، وقُدِّرت الأضرار بنحو 14 مليار دولار. ولم ينسحب الاحتلال الإسرائيلي من كامل الأراضي اللبنانية، وظلّ يسيطر على خمسة مواقع استراتيجية، كما ظلّ، حتى الآن، يستبيح الساحة اللبنانية اغتيالاً وقصفاً وتدميراً للضغط باتجاه نزع سلاح حزب الله.

وقد شاركت قوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية، وكتائب القسام، والجهاد الإسلامي في عدد من العمليات والهجمات الصاروخية، بينما استشهد عدد من قادتها وكوادرها في هجمات إسرائيلية.

وفي سورية، استخدم الاحتلال الإسرائيلي الساحة بوصفها ممرّ استهداف دائم ضمن المواجهة مع محور المقاومة؛ إذ نفّذت "إسرائيل" في سنة 2024 وحدها 373 استهدافاً، جُلُّها على مستودعات ومقرات ومواقع تابعة لإيران وحزب الله والجيش السوري. وبعد سقوط نظام الأسد في 2024/12/8، تحوّل العدوان إلى نمط تدميري شامل، حيث نُفّذت نحو 500 غارة في شهر واحد دمّرت أكثر من 720 هدفاً، وأدّت، وفق التقدير الإسرائيلي، إلى تعطيل نحو 85% من القدرات الاستراتيجية للجيش السوري. واستمر التصعيد خلال سنة 2025 بعشرات الضربات، بالتوازي مع التوغّل البري واحتلال نحو 500 كم^2 من مناطق الشريط الحدودي وجبل الشيخ ودرعا والقنيطرة. ودعم الاحتلال الإسرائيلي التوجّهات الانفصالية لدى تيارات درزية وكردية، وحاول فرض نوع من الوصاية على الدروز، بينما تجنَّب النظام السياسي الجديد أيّ مواجهات مع الاحتلال لانشغاله بأولويات تركيز سلطته، مستخدماً الوسائل السياسية و"الناعمة" لدفع الإسرائيليين للانسحاب.

وفي اليمن، أدخلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) ساحة جديدة في معادلة الحرب، عبر تحويل البحر الأحمر وباب المندب إلى ساحة ضغط استراتيجي على "إسرائيل" والدول الداعمة لها. فمنذ إعلان التدخّل لنصرة غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، نُفّذَ أكثر من ألفي هجوم استهدفت سفناً مرتبطة بـ"إسرائيل" أو حلفائها. كما نُفِّذَ 137 هجوماً على موانئ ومطارات وأهداف عسكرية إسرائيلية باستخدام صواريخ باليستية فرط صوتية وطائرات مُسيَّرة، مع فرض حظر عملي على الملاحة المتّجهة إلى إيلات. وردّت الولايات المتحدة وبريطانيا بتحالف بحري وعمليات جوية تحت اسم "حارس الازدهار"، ثمّ حملة ضربات واسعة في 2024–2025 أدّت إلى مئات الشهداء

وتدمير منشآت حيوية يمنية. لكن الجماعة واصلت إطلاق الصواريخ والمسيّرات مؤكّدة استمرار إسناد غزة، مع اعتراف أمريكي بتكاليف عسكرية ومالية مرتفعة لاحتواء هجماتها. وبالتوازي، شنّ الكيان الإسرائيلي "عملية الذراع الطويلة" بسلسلة غارات على اليمن بين 2024 و2025، استهدفت قيادات سياسية وعسكرية، بينها رئيس الحكومة أحمد غالب الرهوي وعدد من الوزراء، في محاولة لقصم البنية الإدارية والعسكرية التي تدير هذا الدور الإقليمي. وقد قدّمت اليمن مئات الشهداء، وحدث دمار كبير في البنى التحتية في مطار صنعاء وميناء الحديدة وميناء رأس عيسى، ومناطق في الجوف وعمران وغيرها. وظلّت قيادة أنصار الله مُصرَّة على دعم المقاومة في غزة والانتصار لفلسطين حتى انتهاء الحرب، وأبدت استعدادها الدائم لدعم المقاومة مهما كانت الأثمان.

وفي العراق، ظهرت "المقاومة الإسلامية في العراق" كذراع إسناد بعيد يعمل أساساً ضدّ القواعد الأمريكية، ثمّ باتجاه العمق الإسرائيلي؛ ونفّذت أكثر من مئتي عملية بين أواخر 2023 ونيسان/ أبريل 2024، استهدفت قواعد أمريكية في العراق وسورية بطائرات مسيّرة وصواريخ، ما أدّى إلى خسائر بشرية دفعت واشنطن إلى شنّ ضربات انتقامية واسعة. ولاحقاً تحوَّل جزء من الجهد نحو أهداف إسرائيلية، كمنصات الغاز في حقل كاريش ومواقع في حيفا وتل أبيب والجولان، لكن الفعالية العملياتية بقيت محدودة مقارنة بجبهات أخرى، بسبب المعوّقات اللوجستية والضغط الأمريكي والداخلي، إلى أن توقّفت الفصائل عن إعلان الهجمات أواخر سنة 2024 تحت وطأة تهديدات دولية وغياب العمق السوري بعد سقوط النظام.

دعمت إيران المقاومة الفلسطينية ووقفت إلى جانبها في معركة طوفان الأقصى، مع التأكيد أنّ الطوفان تمّ بقرار فلسطيني مستقل، ودون علم إيراني مسبق، مع تجنّبها الدخول في أيّ مواجهات مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي. غير أنّ "إسرائيل" قامت باغتيال قيادات في الحرس الثوري الإيراني في سورية، في القصف الذي استهدف القنصلية الإيرانية في دمشق في 2024/4/1، حيث اغتالت العميد محمد رضا زاهدي والعميد محمد هادي حاج رحيمي، فردَّت إيران بعملية "الوعد الصادق 1" بإطلاق نحو 300 صاروخ باتجاه "إسرائيل" في 2024/4/13. أما المواجهة الثانية فكانت في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2024 بعملية "الوعد الصادق 2" من خلال إطلاق أكثر

من 200 صاروخ على أهداف إسرائيلية، وذلك ردّاً على اغتيال "إسرائيل" لرئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في طهران، والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، والقيادي في الحرس الثوري عباس نيلفروشان. وردَّت "إسرائيل" بشنّ سلسلة غارات جوية على إيران في 2024/10/26.

وفي أجواء المفاوضات الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي، أطلقت "إسرائيل" عدواناً مفاجئاً واسعاً على إيران في 2025/6/13، فردَّت إيران بقصف نوعي ومُكثّف على أهداف إسرائيلية في عملية "الوعد الصادق 3" بإطلاق نحو 550 صاروخاً و1,000 طائرة مُسيّرة، حيث استمرّت الحرب 12 يوماً. وتمكّنت "إسرائيل" من اغتيال أكثر من عشرين من القادة العسكريين الإيرانيين وعدد من العلماء النوويين، بمن فيهم قائد الحرس الثوري حسين سلامي ورئيس الأركان محمد باقري. كما تدخّلت الولايات المتحدة فشاركت في قصف المنشآت النووية الإيرانية، بينما تمكّنت الصواريخ الإيرانية من الوصول إلى عدد من المناطق الاستراتيجية الإسرائيلية وإحداث أضرار كبيرة، مع حرص الجانب الإسرائيلي على إخفاء خسائره. وبلغ مجموع الغارات الإسرائيلية نحو 1,500 غارة جوية، واستشهد 1,604 إيرانيين وجُرِح أكثر من 5,800 آخرين. وبحسب مصادر طبية إسرائيلية، فقد قُتِل 28 إسرائيلياً وجُرح 3,238 آخرين، وقدّر وزير المالية الإسرائيلي تكلفة الحرب مع إيران بنحو 12 مليار دولار.

معاناة الأسرى:

شهدت سنتا 2024 و2025 العديد من التّحولات على صعيد واقع عمليات الاعتقال التي نفّذتها القوات الإسرائيلية، والتي ارتبطت بشكلٍ أساسي بتصاعد حالة المقاومة ضدّ الاحتلال. ولطالما شكّلت عمليات الاعتقال المنهجة سياسة ثابتة اتّخذ ها الاحتلال أداة أساسية لتقويض المقاومة.

ففي 2024/12/14 بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 10,300 أسيرٍ، وهذه الإحصائية لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، ولا المعتقلين المحتجزين في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

وقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 9,250 أسيراً في 2025/11/5، بعد إطلاق 3,745 أسيراً في عمليتين لتبادل الأسرى خلال سنة 2025، وهذه الإحصائية

لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد 2023/10/7، ولا المعتقلين المحتجزين في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال. ومن بين الأسرى يوجد 49 أسيرة، و350 طفلاً، و6 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 9,050 أسيراً من الضفة الغربية، منهم 400 من شرقي القدس، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 200 أسير، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 3,368 صُنّفوا معتقلين إداريين. وقد شهدت سنتا 2024–2025 نحو 21 ألف حالة اعتقال.

وشكّلت سنتا 2024 و2025 أكثر السنوات دموية بحقّ الأسرى؛ حيث تعرّضوا لتعذيبٍ قاسٍ ممنهج، وحُرِموا من أدنى حقوقهم الأساسيّة، وعانوا من التجويع، وبيئات الأمراض المُعدية، والتعرّض للبرد القاسي والحر الشديد. وقد وثّقت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) استشهاد 86 أسيراً ومعتقلاً ممّن عُرفت هوياتهم، من بينهم 11 منذ بداية "الطوفان" حتى نهاية 2023، و43 في سنة 2024، و32 في سنة 2025. بينما ما يزال العشرات من معتقلي غزة رهن الاختفاء القسري، ويواصل الاحتلال احتجاز جثامين 94 أسيراً، منهم 83 بعد الإبادة.

وقامت المنظومة التشريعية الإسرائيلية في 2024 و2025 بتصعيد غير مسبوق، تمثّل في إقرار الكنيست حزمة واسعة من القوانين والتعديلات التشريعية التي عمّقت بصورة منهجية نظام الفصل العنصري، ورسّخت أدوات السيطرة والقمع بحقّ الشعب الفلسطيني، وبصورة خاصة الأسرى والمعتقلين. وقد تجاوز عددها ثلاثين قانوناً جديداً، ما رفع مجمل القوانين العنصرية الإسرائيلية إلى ما يقارب مئة قانون، في مؤشّر واضح على الطابع البنيوي والمنهج لهذا المسار التشريعي العنصري.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2022–2025

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2022	4,700	4,400	200	551	34	150
2023	*9,000	8,520	*280	561	70	200
2024	*10,300	10,100	–	561	89	345
2025	*9,250	9,050	–	113	49	350

* لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد 2023/10/7.

مسار التسوية السلمية:

من الواضح أنّ مسار التسوية السلمية وصل إلى طريق مسدود، وأنّ الرّهان على تسوية سياسية تقود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود سنة 1967 بات يفتقر إلى الأسس الواقعية، ليس فقط بسبب اختلال موازين القوى، بل أيضاً بسبب طبيعة المشروع الصهيوني ذاته، الذي يقوم على نفي الآخر ورفض التسويات التاريخية، وجرّاء الدعم الأمريكي للموقف الإسرائيلي الرافض لإقامة دولة فلسطينية.

في ضوء المعطيات الحالية، لا يبدو أنّ سنتَي 2026–2027 ستشهدان مساراً سياسياً جدياً، بل من المرجّح استمرار الصراع المفتوح، ومحاولات فرض تسوية مختلّة تُنتج، في أحسن الأحوال، كياناً فلسطينياً منزوع السيادة، ما لم يحدث تغيير جوهري في موازين القوى أو في البنية السياسية الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية. ويظلّ مستقبل القضية الفلسطينية مفتوحاً على احتمالات متعدّدة، ترتبط بقدرة الفلسطينيين على إعادة بناء مشروعهم الوطني، واستثمار التحوّلات الإقليمية والدولية، في عالم يشهد تراجع الهيمنة الأحادية وبروز ملامح نظام دولي أكثر تعدّدية. وإذا كانت دولة الاحتلال تملك حالياً فائض قوّة، فإنّه فائضٌ غير مضمون في المستقبل، في ظلّ أزماتها الداخلية والخارجية، بما في ذلك التغيرات الإقليمية والدولية التي أثّرت وستؤثّر على مكانة الكيان الصهيوني ودوره ومستقبله وقدرته على البقاء أو فرض شروطه في بيئة تموج بالتغيير.

سادساً: المشهد الإسرائيلي

الوضع الداخلي:

تميّزت سنة 2025 بعودة مشروع التغييرات الدستورية بشكل مكثّف، وذلك استغلالاً لحالة الحرب في غزة، وغياب أجواء احتجاجٍ شعبيٍ كبيرٍ عليها، كما حدث سنة 2023، مما أدّى إلى تحويل النظام الإسرائيلي من نظامٍ ديموقراطي معطوب إلى نظام سلطوي – تنافسي، يتمّ فيه الاستهتار بالمؤسسة القضائية ونزع شرعيتها وترهيبها، ويؤدّي إلى هشاشة السلطة التشريعية وتوحُّش السلطة التنفيذية وتواطؤ الجهاز البيروقراطي، إمّا خوفاً أو طوعاً. ووصف رئيس المحكمة العليا السابق، أهارون براك، التحولات في النظام السياسي بأنّ "إسرائيل" لم تعد ديموقراطية ليبرالية، وأنّها في طريقها إلى نظام حكم الفرد الواحد، المتمثّل حالياً في بنيامين نتنياهو.

وظهرت مسألة محاكمة نتنياهو وطلبه العفو من رئيس الدولة كقضية سياسية واجتماعية تُحدِّد مسار النظام السياسي، ومستقبل الانتخابات في "إسرائيل"، في ظلّ السّعي الحثيث من طرف اليمين الحاكم إلى إنهاء هذه المحاكمة، إمّا من خلال تغيير نخبة سلطة فرض القانون والقضاء، مثل المستشارة القضائية للحكومة، أو من خلال طلب العفو من رئيس الدولة بدون أيّ استحقاقات من نتنياهو، سواء الاعتراف بالذنب أم التنحي عن المشهد السياسي. ومما زاد من تَوحُّش السلطة الحاكمة في هذه المسألة تَدخُّلُ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من خلال طلبه أكثر من مرة منح العفو لنتنياهو.

وعادت قضية تجنيد الحريديم لتزيد من الانقسام حول تشريع قانون لتجنيدهم، وهو قانون لم يعد بإمكان الحكومة تأجيله لتفادي حجب الثقة عنها؛ حيث خرجت الأحزاب الدينية الحريدية من الائتلاف الحكومي لكنها لم تُسقط الحكومة، وذلك من أجل الضغط عليها لتشريع قانون يتوافق مع مطالب الأحزاب الدينية. وما زالت الحكومة غير قادرة أو متردّدة في تشريع قانون تجنيد الحريديم خوفاً من الضرر الذي سيلحق بها انتخابياً.

وشهدت سنة 2025 بداية الحراك السياسي الانتخابي، لا سيّما في صفوف المعارضة. وتشير أغلب استطلاعات الرأي إلى أنّ المعارضة سوف تحصل على عدد مقاعد أكبر من أحزاب الائتلاف الحاكم الحالي، لكنها ليست بالضرورة قادرة

على تشكيل حكومة دون دعم قوائم عربية لها، مما أوجد نقاشاً حول إشراك قائمة عربية في الائتلاف الحكومي، حيث تُجمع أغلب مُركِّبات المعارضة على تشكيل حكومة صهيونية فقط.

المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان الكيان الإسرائيلي في نهاية سنة 2025 بنحو 10.177 ملايين نسمة، بينهم 7.297 ملايين يهودي، أي ما نسبته 71.7% من السكان. أمّا عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقد قدّرته الدائرة بنحو 2.147 مليون نسمة، أي ما نسبته 21.1% من السكان. وإذا ما استثنينا عدد سكان شرقي القدس (نحو 405 آلاف) والجولان (نحو 25 ألفاً)، فإنّ عدد ما يُعرف بفلسطينيي 1948 (أي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.72 مليون سنة 2025، أي نحو 16.9% من السكان. وفي سنة 2025، بلغ معدل النمو السكاني بين اليهود 0.9%، بينما بلغ في الوسط العربي 2%.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2022–2025

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2022	9,662,000	7,101,400	2,038,800	521,800
2023	9,914,700	7,153,000	2,067,300	694,400
2024	10,054,800	7,230,200	2,104,100	720,500
2025	10,176,900	7,297,300	2,146,500	733,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2022–2025

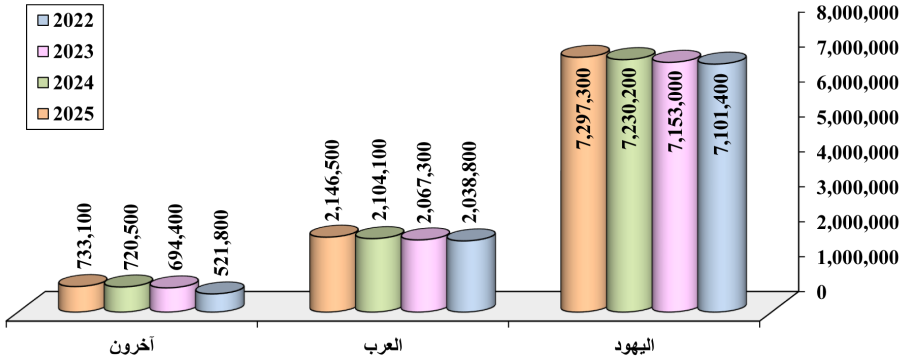

وثمّة تكتُّم إسرائيلي شديد على الهجرة العكسيّة اليهودية إلى خارج "إسرائيل"؛ إذ تشير الدلائل إلى هجرة نحو 550 ألفاً خلال الأشهر الستة الأولى لمعركة طوفان الأقصى، وإلى رغبة أعداد كبيرة من اليهود بالهجرة من "إسرائيل" إذا أُتيحت لهم الفرصة لذلك. وبحسب بيانات دائرة الإحصاء الإسرائيلية، التي ينبغي التعامل معها بكثير من الحذر (نتيجة السياسات الإسرائيلية في إخفاء الأرقام الحقيقية للهجرة العكسية)، فقد غادر "إسرائيل" نحو 83 ألفاً سنة 2024، ونحو 69 ألفاً سنة 2025.

وتشير أرقام دائرة الإحصاء الإسرائيلية إلى أنّه قَدِم إلى "إسرائيل" 20,734 مهاجراً خلال سنة 2025، بينما قَدِم 31,068 مهاجراً خلال سنة 2024، وهو انخفاض ملحوظ نتيجة معركة طوفان الأقصى، وفقدان المجتمع اليهودي الصهيوني الشعور بالأمن والاستقرار. ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الانخفاض سبقه زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل"، حيث قَدِم إليها 74,807 مهاجرين سنة 2022، و46,069 مهاجراً سنة 2023، وذلك بسبب هجرة اليهود الروس والأوكرانيين نتيجة الحرب الدائرة هناك.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2025

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2019–2015	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع الكلي
العدد	142,640	19,676	25,497	74,807	46,069	31,068	20,734	**1,677,006**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطوّر أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2024، ما عدا سنة 2025.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2025

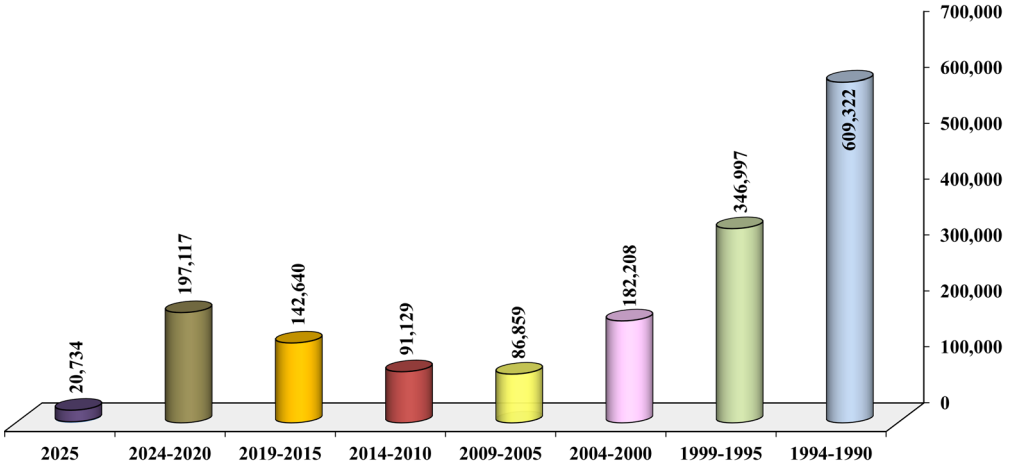

ومن جهة أخرى، يُقدَّر عدد اليهود في العالم، بحسب أرقام الوكالة اليهودية، بنحو 17.14 مليون نسمة سنة 2024، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". في المقابل، قدَّرت دائرة الإحصاء الإسرائيلية عدد يهود العالم بنحو 15.74 مليون نسمة بداية سنة 2024. وفي الوقت نفسه، استمرت ظاهرة الضّعف الشديد في نمو عدد يهود العالم منذ نحو خمسين عاماً، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدنّي نسبة النمو الطبيعي، وترك الدِّين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2024

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	ألمانيا	روسيا	أستراليا	باقي دول العالم	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	7,153	6,300	439	400	313	170	125	123	117	1,997	**17,137**
النسبة (%)	41.7	36.8	2.6	2.3	1.8	1	0.7	0.7	0.7	11.7	**100**

المؤشرات الاقتصادية:

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدّمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية في أوروبا، وكذلك مقارنة بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي

ومن النفوذ في العالم الغربي، كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية.

في المقابل، فإنّ المقاومة الفلسطينية وتصاعدها يتسبّب بخسائر اقتصادية كبيرة من خلال زعزعة حالة الأمن والاستقرار، وإضعاف فرص الاستثمار، وزيادة النفقات على الحرب واستدعاء الاحتياط وغيرها. وقد انعكست تداعيات طوفان الأقصى على النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، مما أدى إلى إغلاق واسع للشركات ونزوح استثماري وتعطّل للقطاعات الحيوية، ولا سيّما السياحة والنقل البحري. فوفق تقرير لموقع "وصلة للاقتصاد والأعمال" الإسرائيلي، بالاستناد إلى بيانات حكومية، تمّ إغلاق نحو 60 ألف شركة ومشروع صغير ومتوسط سنة 2024، بزيادة 50% مقارنة بالسنوات السابقة. كما نشرت صحيفة كالكاليست في أيلول/ سبتمبر 2024 تقريراً عن نقل مستثمرين مؤسسيين مبالغ ضخمة بقيمة 40 مليار دولار خارج "إسرائيل" منذ اندلاع الحرب مع حركة حماس في 7 أكتوبر 2023. وكان من أبرز الصناديق التي سحبت استثماراتها من "إسرائيل" صندوق الثروة السيادي النرويجي، وصندوق التقاعد الدانماركي، وصندوق الاستثمار السيادي الأيرلندي، بالإضافة إلى سحب العديد من الدول استثماراتها، أبرزها تركيا، وإسبانيا، وهولندا، وإيرلندا، وغيرها. كما كان للمقاطعة أثرها على الشركات العالمية الداعمة لـ"إسرائيل"؛ حيث أغلقت شركة مقاهي ستاربكس الأمريكية 400 فرع في الولايات المتحدة، وخرجت سلسلة المتاجر العالمية كارفور من السوق الأردنية، كما أعلنت شركة "كوكا كولا" انخفاضاً في المبيعات بنسبة 10% في جميع أنحاء الشرق الأوسط في الربع الرابع من سنة 2023، بالإضافة إلى تضرّر الكثير من الشركات الأخرى.

وسجّلت السياحة الوافدة تراجعاً يفوق 70% سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، وأكثر من 80–90% مقارنة بسنة 2019 الذي تُعدّ سنة الذروة للسياحة في "إسرائيل". كما أشارت معطيات رسمية صادرة عن جمعية الفنادق بـ"إسرائيل" إلى انخفاض عدد الزوار بنسبة 58.8% مقارنة بسنة 2023. وفي السياق اللوجستي، تضرّر ميناء إيلات بشدة نتيجة حصار البحر الأحمر؛ إذ هبطت إيراداته السنوية من 240 مليون شيكل (نحو 76 مليون دولار) سنة 2023 إلى ما يقارب الصفر سنة 2025، بحسب صحيفة يديعوت أحرونوت.

ظلّ الناتج المحلي الإجمالي متأثراً بأجواء الحرب في سنة 2024، حيث لم يُسجّل إلا ارتفاعاً بنسبة 0.9% فقط، وارتفعت نسبة الدَّين العام إلى 68% من الناتج المحلي مقارنة بـ 62% نهاية سنة 2023. وبحسب وزارة المالية الإسرائيلية، تمّ تسجيل عجز في الميزانية العامة بنسبة 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2025. وبلغ مجمل نفقات الحرب على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، بحسب وزارة المالية الإسرائيلية، 84.3 مليار دولار، بينما قدَّر "بنك إسرائيل" الكلفة الإجمالية للحرب بنحو 100 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تبلغ الميزانية العامة لسنة 2026 نحو 662 مليار شيكل (206 مليارات دولار)، وأن يكون سقف العجز 3.9% من الناتج المحلي، مع ارتفاع ملحوظ في موازنة الدفاع ليبلغ 112 مليار شيكل (35 مليار دولار)، بزيادة 47 مليار شيكل (15 مليار دولار) عن ميزانية سنة 2023 قبل اندلاع الحرب على غزة.

وبحسب أرقام دائرة الإحصاء الإسرائيلية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي 2,006 مليار شيكل (نحو 542 مليار دولار) سنة 2024، وتُقدِّر الدائرة الناتج، بناء على الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025، بنحو 2,061 مليار شيكل (نحو 597 مليار دولار) سنة 2025. أما دخل الفرد الإسرائيلي فبلغ 201,200 شيكل (نحو 54,400 دولاراً) في سنة 2024، ومن المقدَّر أن يبلغ نحو 204 آلاف شيكل (نحو 59 ألف دولار) سنة 2025، بناء على الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2025، مع ملاحظة ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

وتُظهر أرقام وزارة المالية الإسرائيلية أنّ الإنفاق التراكمي بلغ نحو 650.5 مليار شيكل (202 مليار دولار) سنة 2025، مقابل إنفاق بنحو 621.2 مليار شيكل (193 مليار دولار) سنة 2024، ونحو 516.1 مليار شيكل (160.5 مليار دولار) سنة 2023. وبلغ مجمل الإيرادات، بحسب أرقام الوزارة، نحو 551.9 مليار شيكل (171.7 مليار دولار) لسنة 2025، ونحو 485 مليار شيكل (150.9 مليار دولار) سنة 2024.

في المقابل، تشير المعطيات المتوفّرة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أنّ مجموع المصروفات الكلي بلغ نحو 888.7 مليار شيكل (272.7 مليار دولار)

سنة 2024، ونحو 757.5 مليار شيكل (232.4 مليار دولار) سنة 2023، بينما بلغت الإيرادات نحو 726.8 مليار شيكل (223 مليار دولار) سنة 2024، ونحو 656.2 مليار شيكل (201.4 مليار دولار) سنة 2023.

وبالرغم من اتفاق وقف الحرب على غزة، ظلّت تداعياتها تنعكس سلباً على الصادرات والواردات؛ فانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 2.8% سنة 2025، وبنسبة 4.9% سنة 2024، وبنسبة 12.7% سنة 2023. أما الواردات الإسرائيلية فقد انخفضت بنسبة 3.96% سنة 2025، وبنسبة 0.03% سنة 2024، وبنسبة 14.7% سنة 2023.

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2021–2025

حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
الصادرات	60,158.4	72,565.1	63,346.7	60,256.2	58,842
الواردات	92,158.8	107,755.6	91,889.9	91,865.5	95,500.5

وظلّت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"؛ حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2025 نحو 16.2 مليار دولار (27.4% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 9.5 مليارات دولار (10% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلّت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، وألمانيا المركز الثالث، وهولندا المركز الرابع، وتقدَّمت سويسرا من المركز السادس سنة 2023 إلى المركز الخامس سنة 2025، بينما تراجع موقع تركيا من المركز الخامس سنة 2023 إلى المركز 23 سنة 2025 نتيجة الإجراءات التركية لوقف العلاقات التجارية مع "إسرائيل" بسبب حربها على غزة.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة لسنتي 2024–2025
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2025	2024	2025	2024	2025	2024
1	الولايات المتحدة	25,677.9	26,348.3	16,150.8	17,122.4	9,527.1	9,225.9
2	الصين	17,548.7	16,360.5	2,812.3	2,831.4	14,736.4	13,529.1
3	ألمانيا	9,511.9	8,676.8	3,026.8	2,277.7	6,485.1	6,399.1
4	هولندا	6,824	6,486.8	2,663.9	2,702	4,160.1	3,784.8
5	سويسرا	5,855.2	5,185.5	575.8	612.5	5,279.4	4,573
6	هونج كونج	5,130.5	5,833.5	2,009.3	1,984.7	3,121.2	3,848.8
7	إيطاليا	5,039.3	4,633.3	1,285.5	1,183.6	3,753.8	3,449.7
8	بريطانيا	4,366.7	4,126	1,499.6	1,527.9	2,867.1	2,598.1
9	بلجيكا	4,304	4,767.9	1,328.1	1,484.2	2,975.9	3,283.7
10	الهند	4,290.3	3,901.4	2,454.2	2,211.9	1,836.1	1,689.5
23	تركيا	935	2,617.7	10.9	598.6	924.1	2,019.1
	بلدان أخرى	64,859	63,184	25,024.8	25,719.3	39,834.2	37,464.7
	المجموع العام	**154,342.5**	**152,121.7**	**58,842**	**60,256.2**	**95,500.5**	**91,865.5**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

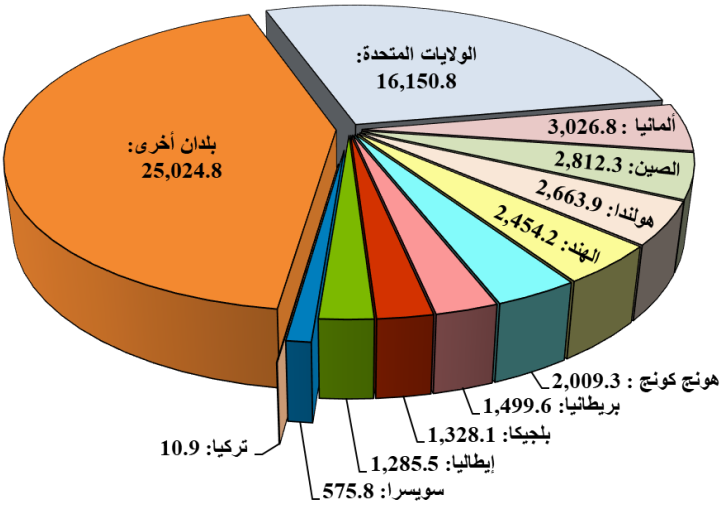

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2025 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

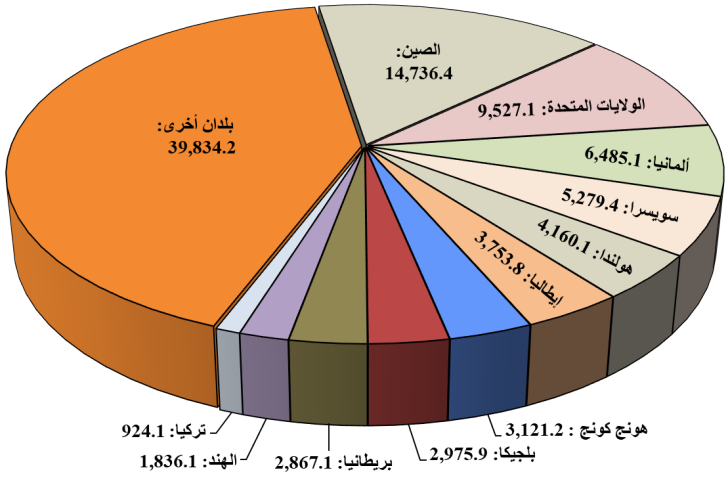

وعلى الرغم من أنّ "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدِّمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً بلغ معدّله السنوي منذ 1979 حتى 2017 نحو 3.1 مليارات دولار، ثمّ ارتفع منذ سنة 2018 ليبلغ 3.8 مليار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. وبذلك يبلغ ما تلقّته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2025 ما مجموعه 170.79 مليار دولار.

غير أنّ "إسرائيل" تلقت دعماً أمريكياً استثنائياً خلال حربها على قطاع غزة (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – أيلول/ سبتمبر 2025) بلغ نحو 21.7 مليار دولار، حسب تقديرات جامعة براون الأمريكية، بالإضافة إلى دعم تراوح بين 9.65 و12.07 مليار دولار أنفقه الأمريكيون لمساعدة "إسرائيل" ضدّ أعدائها في البيئة الإقليمية.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2025 (بالمليون دولار)

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2018–2009	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	30,878.2	3,800	3,800	3,800	4,800	3,800	12,500	3,800	**170,792.6**

المؤشرات العسكرية:

في ظلّ حالة الاستنزاف والإنهاك التي يعاني منها الجيش الإسرائيلي، نتيجة طول أمد الحرب على قطاع غزة وتوسّعها إلى عدّة جبهات أخرى، واجه الجيش خلال سنتَي 2024 و2025 معضلتَيْن أساسيّتَيْن؛ تمثّلت الأولى في نقص حادّ في القوى البشرية قُدّر بنحو 12 ألف جندي، منهم 9 آلاف مقاتل ونحو 3 آلاف في وظائف مساندة، إلى جانب تراجع الرغبة والدافعية لدى الشباب للانخراط في الوحدات القتالية؛ حيث أشارت تقارير إسرائيلية إلى أنّ أكثر من 100 ألف إسرائيلي توقّفوا عن أداء الخدمة الاحتياطية.

وقد تجلّت التداعيات النفسية للحرب بوضوح في معدلات اضطراب ما بعد الصدمة بين جنود الجيش الإسرائيلي، التي زادت بنسبة 40% بعد أيلول/ سبتمبر 2023، وسط تقديرات رسمية تشير إلى احتمال ارتفاع النسبة إلى نحو 180% بحلول سنة 2028. وتشير معطيات وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنّ نحو 60% من بين 22 ألفاً و300 عسكري يخضعون للعلاج من إصابات الحرب يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة. كما زادت ظاهرة الانتحار داخل الجيش؛ إذ سُجّل انتحار 21 جندياً في سنة 2024، و22 في سنة 2025، مقارنة بـ 17 حالة في سنة 2023.

أما المعضلة الثانية، فتتعلّق بقانون تجنيد اليهود الحريديم، الذي أصبح إحدى القضايا الخلافية المركزية في المجتمع الإسرائيلي، والذي سبقت الإشارة إليه.

في ظلّ الفشل في تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية للحرب على غزة، برزت خلافات عميقة بين المؤسَّستين العسكرية والسياسية، تمحورت حول إدارة الحرب على قطاع غزة واستمرارها؛ إذ أوصت المؤسسة العسكرية في أكثر من مناسبة بإنهاء الحرب وإنجاز صفقة تبادل، محذّرة من أنّ استمرارها من دون أفق زمني واضح أو مَخرج سياسي من شأنه تقويض ما تحقّق من إنجازات عسكرية. وقد حَظِيَ هذا التوجّه بدعم وزير الدفاع يوآف جالانت، الذي طالب أيضاً بتشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاقات طوفان الأقصى وبالمضي في تجنيد اليهود الحريديم، وهو ما انتهى بإقالته في 2024/11/5 وتعيين يسرائيل كاتس خلفاً له.

كما أنهى هيرتسي هاليفي مهامه رئيساً لهيئة الأركان، ليخلفه إيال زمير في 2025/3/6، في سياق سعي المستوى السياسي إلى إحكام سيطرته على المؤسسة العسكرية.

وفيما يتعلق بالميزانية العسكرية الإسرائيلية، فقد بلغت نحو 48.93 مليار دولار أمريكي سنة 2024، بناء على الصرف الحقيقي للميزانية، وتمّ رصد 31.8 مليار دولار لوزارة الدفاع ضمن الموازنة العامة لسنة 2025.

على الرغم من استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمر تدفق الذخيرة والعتاد العسكري إلى "إسرائيل"؛ حيث أعلنت وزارة الدفاع في 2025/11/19، أنّ "إسرائيل" تلقّت منذ بداية الحرب 120 ألف طن من العتاد العسكري والذخيرة، تمّ إحضارها بواسطة 1,000 طائرة ونحو 250 سفينة.

أمّا الصادرات العسكرية الإسرائيلية فقد بلغت، وفق وزارة الدفاع الإسرائيلية، نحو 14.8 مليار دولار سنة 2024، مرتفعة من 13 مليار دولار في سنة 2023.

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

اتّسم الموقف العربي، كعادته، بحالة من العجز والضعف في الفترة 2024–2025 تجاه قضية فلسطين. غير أنّ حرب الإبادة الجماعية التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في هذه الفترة، والتي واجهتها مقاومة بطولية وصمود عظيم للحاضنة الشعبية في القطاع، قد كشفت بُعداً مهماً في الموقف العربي، تَمثَّل في الخذلان الرسمي غير المسبوق في تاريخ الصراع مع المشروع الصهيوني. وكان بعض الأنظمة العربية شريكاً في حصار المقاومة، وفي محاولة تشويه صورتها، وفي منع التفاعل والحراك الشعبي لدعم فلسطين، بل وفي متابعة العلاقات السياسية والتجارية وتوفير شريان للاحتياجات الإسرائيلية عبر حدودها وأراضيها.

تصاعد تهديد الأمن القومي العربي:

شكّلت برامج التهويد والضمّ الإسرائيلية والمصحوبة بمشاريع التهجير وإيجاد بيئات حياتية طاردة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مخاطر استراتيجية ليس على فلسطين وحدها، وإنما على البيئة الاستراتيجية المحيطة، وخصوصاً مصر والأردن، مما دفع هذه الأنظمة، مدعومة بالإجماع العربي، لاتخاذ مواقف حاسمة ضدّ التهجير. كما أنّ التغيير في النظرية الأمنية الإسرائيلية، الذي تحوّل من الردع بالتهديد إلى الردع بالتدمير، وإلى التدمير الاحترازي، ومحاولة تكييف المنطقة العربية والإسلامية وفق المعايير الأمنية الإسرائيلية، وليس تكييف "إسرائيل" لنفسها مع بيئة المنطقة، أدّى إلى مضاعفة تهديد الأمن القومي للبيئة الاستراتيجية المحيطة، وارتفاع مخاطر التدخّل الإسرائيلي المباشر في أنظمتها وحياة شعوبها، تطبيقاً لمفهوم "أمننة حياة الناس" الذي يستهدف ضبط الحياة اليومية للناس في المنطقة وفق المعايير الإسرائيلية. وبينما واصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه المستمر على لبنان وسورية، فإنّ اعتداءاته شملت اليمن وتونس وقطر؛ كما ضغط على الأنظمة العربية (وبإسناد أمريكي) لاتخاذ إجراءات قاسية ضدّ التيارات الداعمة للمقاومة، وضبطها وشلّها سياسياً وإعلامياً، ومنعها من جمع التبرعات لغزة وفلسطين؛ حيث استجابت الأنظمة بدرجات متفاوتة لهذه الضغوط.

مؤتمرات القمة العربية:

تابع الموقف الرسمي العربي سلوكه التقليدي تجاه قضية فلسطين من خلال دعم مسار التسوية السلمية وحلّ الدولتين ودعم قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وعُقدت القمة العربية الـ 33 في البحرين في 2024/5/16، وأكّدت على المواقف المعتادة، وإنهاء الحرب على غزة وعلى عقد مؤتمر دولي لـ"السلام" في الشرق الأوسط. وقد ركّزت القمة العربية غير العادية بشأن فلسطين، التي عُقدت في القاهرة في 2025/3/4، على مواجهة مشاريع التهجير الإسرائيلية الأمريكية لأهل قطاع غزة، وقدّمت خطة لإعادة إعمار غزة ومنع التهجير. أما القمة العربية الـ 34، التي عُقدت في بغداد في 2025/5/17، فقد أكّدت على مركزية القضية الفلسطينية، ورفض التهجير، وتوفير المساعدات وفتح المعابر. كما انعقدت قمة عربية إسلامية طارئة في قطر في 2025/9/15، أعلنت تضامنها مع قطر، ودانت العدوان الإسرائيلي عليها، ودعت إلى موقف موحّد ضدّ حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع.

دعم مسار التسوية:

بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة على المستوى الدولي في محاولة تفعيل مسار التسوية السلمية، وبرز الجهد السعودي بالتنسيق مع فرنسا لعقد مؤتمر دولي لإنفاذ حلّ الدولتين 28–2025/7/30، والذي دفع بقوة في هذا الاتجاه؛ حيث تعهّدت كتلة وازنة من الدول الأوروبية والحلفاء التقليديين لـ"إسرائيل" بالاعتراف بدولة فلسطين، وهو ما تَحقَّق لاحقاً. غير أنّ إعلان نيويورك الذي شاركت فيه الدول العربية، تضمّن إدانة لحماس ومطالبتها بنزع سلاحها، وقدّم رؤية تشترط على الفلسطينيين إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع يشارك فيها فقط من يلتزمون باتفاقات أوسلو ومسار التسوية، ويستبعد عملياً قوى المقاومة التي تشير كلّ استطلاعات الرأي أنها تتفوّق شعبياً على القوى المؤيدة لأوسلو؛ وهو ما يُشكّل عنصر تأزيم داخلي فلسطيني، كما يُعدُّ مكافأة للاحتلال واستجابة لاشتراطاته.

جهود الوساطة لوقف الحرب:

قامت مصر وقطر بجهود كبيرة في المفاوضات والوساطة لوقف العدوان على غزة وتحقيق صفقة لتبادل الأسرى والانسحاب الإسرائيلي وإدخال المساعدات

وإعادة الإعمار. وقد تكلّلت هذه الجهود بالنجاح، بالتعاون مع الطرف الأمريكي، حيث دخل الاتفاق حيِّز التنفيذ في 2025/1/19؛ غير أنّ "إسرائيل" رفضت الدخول في المرحلة الثانية من الاتفاق واستأنفت، بعد نحو شهرين، عدوانها الشرس على قطاع غزة. وتابعت مصر وقطر جهودهما لوقف الحرب، بالرغم من تعرّض قطر لعدوان إسرائيلي، إلى أن تحقّقت هدنة جديدة في 2025/10/9 بضغط أمريكي ودعم تركي. كما كان لإعلان ثماني دول عربية وإسلامية (مصر، والسعودية، وقطر، والأردن، والإمارات، وتركيا، وباكستان، وإندونيسيا) دعمها لخطة ترامب لقطاع غزة دور أساسي في وضع المقاومة في زاوية صعبة، فبالرغم من أن شقّها الأول يتحدّث عن وقف الحرب وتبادل الأسرى ودخول المساعدات، إلا أن جوهرها يضع وصاية أمريكية خارجية على قطاع غزة وينزع سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه وحقّه في صناعة قراره وإدارة مؤسساته، ويرهن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع ووقف اعتداءاته وفتح المعابر بالمعايير الإسرائيلية. كما شاركت عدد من الدول العربية في "مجلس السلام" الذي يرأسه ترامب (مصر، والسعودية، وقطر، والإمارات، والمغرب، والأردن، والبحرين)، ربما لدعم التهدئة ومحاولة توجيه الخطّة بشكل يخدم أبناء القطاع أو يخفّف الضّرر قدر الإمكان؛ غير أنّ بنود الخطة والصلاحيات التي يتمتع بها ترامب والجانب الإسرائيلي تجعل مجال المناورة ضيّقاً.

***

حافظت الدول المُطبِّعة على علاقاتها السياسية مع "إسرائيل" وإن كان بعضها سحب سفيره منها، كما تابعت علاقاتها التجارية؛ حيث شهدت نشاطاً قوياً من دول كالإمارات ومصر والأردن والبحرين. بينما تعثَّر مسار التطبيع مع السعودية التي اشترطت موافقة "إسرائيل" على حلِّ الدولتين.

ومن ناحية أخرى، فإنّ انشغال عدد من الدول العربية بمشاكلها وصراعاتها الداخلية، أسهم في إضعاف قدرتها على الإسهام في دعم قضية فلسطين كما في السودان، وليبيا، وسورية، والصومال.

مواقف دول عربية مختارة:

تابعت مصر التزامها بمسار التسوية والعلاقة مع "إسرائيل"، وبالرغم من برود العلاقة السياسيّة، إلا أنّ العلاقات التجارية، وخصوصاً صفقات الغاز، شهدت

تطوراً كبيراً. وقد بذلت مصر جهوداً كبيرة لوقف الحرب الإسرائيلية على غزة، وكانت مقرّاً رئيسياً للقاءات الوسطاء والمفاوضات. ووقفت مصر موقفاً حاسماً ضدّ مشروع تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة وعدَّته خطراً على أمنها القومي. كما دعمت مصر حلّ الدولتين وقيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في رام الله، ودعمت المصالحة بين القوى الفلسطينية ورعت الحوارات بينها، وأسهمت في تدريب آلاف من الشرطة الفلسطينية لتولّي حفظ الأمن مستقبلاً في القطاع. ومن جهة أخرى، وُجِّهت انتقادات لنظام الحكم في مصر بسبب إغلاق معبر رفح، وعدم الضغط لفكّ الحصار، وتعقيدات إدخال المساعدات وخروج المرضى والجرحى، وعدم السماح بالتفاعل الشعبي بأشكاله المختلفة مع طوفان الأقصى.

شَهِدَ الأردن أجواء تفاعل واسعة مع طوفان الأقصى، حيث خرجت آلاف المظاهرات على مدى عام ونصف من الطوفان، ورافقها حملات التبرع والتجمعات والاعتصامات والمقاطعة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية، حيث مَثَّلت أبرز حالات التفاعل الشعبي العربي. غير أنّ هذا التفاعل قد تمّ إيقافه من قِبَل السلطات التي قامت بحظر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في نيسان/ أبريل 2025، واعتقلت عدداً من المواطنين بتهم تتعلّق بحيازة الأسلحة ومحاولة تنفيذ عمليات ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وجمع أموال بطرق غير مشروعة... . كما ظلّت علاقة النظام بحماس يشوبها الفتور طوال الفترة التي يغطيها التقرير. وتعامل الأردن بشكل حاسم ضدّ مشروع تهجير الفلسطينيين باعتباره يمسّ أمنه القومي. ومن ناحية أخرى، فقد أشارت التقارير إلى استمرار العلاقات التجارية مع "إسرائيل"، وإلى استخدام الأردن معبراً للمواد الغذائية والاحتياجات الإسرائيلية القادمة برّاً من الإمارات.

انعكست مشاركة حزب الله الفعّالة في طوفان الأقصى (انظر خامساً: العدوان والمقاومة) على الوضع اللبناني الداخلي، حيث انشغل الحزب بإعادة ترتيب أوضاعه في ضوء التضحيات الكبيرة في قياداته وبنيته العسكرية والتنظيمية وقاعدته الشعبية، مع الإصرار على الاستمرار بالحفاظ على سلاحه ودعم خط المقاومة دون الدخول في حرب أو مواجهات مع الاحتلال، والتركيز على إعادة الإعمار. وأعادت الدولة اللبنانية ترتيب أوراقها بانتخاب رئيس جديد هو قائد الجيش السابق جوزيف عون، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نواف سلام. وبالرغم من وجود ضغوط خارجية قوية لدفع

الحكومة لنزع سلاح المقاومة، مع وجود أطراف لبنانية داخلية تدفع بهذا الاتجاه، إلا أنّ الحكومة كانت تدرك خطورة الدخول في صراعٍ داخلي، فركّزت على انسحاب الاحتلال وإعادة الإعمار، وتحقيق توافق وطني لتجاوز المرحلة، والقيام بخطوات محسوبة بالتوافق مع الحزب لنزع جزئي للسلاح وتحديداً جنوب نهر الليطاني، وكذلك، السير بخطوات لنزع أسلحة الفصائل الفلسطينية، خصوصاً خارج المخيمات.

أثارت الثورة السورية، التي أطاحت بنظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024 المخاوف الإسرائيلية والغربية بسبب خلفياتها الإسلامية الجهادية؛ فسارعت القوات الإسرائيلية لتدمير معظم مقدرات الجيش السوري وعتاده قبل أن يتمكّن النظام الجديد من تثبيت نفسه، كما احتلّت نحو 500 كم^2 من المناطق الحدودية؛ مستغلّة الحالة "الغضَّة" للنظام الجديد الذي يواجه تحديات كبرى على صعيد توحيد سورية تحت قيادته، ومواجهة التوجّهات الانفصالية والعصيان المسلّح، والنهوض بالأوضاع الاقتصادية، ورفع العقوبات الغربية.

تجنّب النظام السوري الجديد أيّ مواجهات مع "إسرائيل" التي سعت لاستفزازه، ودعم المشاريع الانفصالية الدرزية والكردية، ومحاولة فرض هيمنتها وشروطها الأمنية عليه. وأبدى النظام مرونة كبيرة في الموقف السياسي الذي تساوق مع الخطّ السياسي العربي العام، وحدثت لقاءات مباشرة وغير مباشرة مع الطرف الإسرائيلي، غير أنّه ظلّ مُصرّاً على وحدة الأراضي السورية دون أن يمانع من وجود ترتيبات أمنية بين الطرفين. كما اتخذ إجراءات ضدّ التنظيمات الفلسطينية المتحالفة مع النظام السوري السابق، ولم يفتح علاقة مباشرة مع حماس، بينما حافظ اللاجئون الفلسطينيون على حقوقهم وعادوا بحرية إلى المناطق والمخيمات التي كانوا قد هُجِّروا أو خرجوا منها بسبب الحرب.

قدَّمت اليمن نموذجاً مميزاً في دعم فلسطين، وفي الإسهام المباشر في العمل العسكري ضدّ الاحتلال والعدوان الإسرائيلي (انظر خامساً: العدوان والمقاومة)، وبرزت حالة التماهي بين القيادة السياسية والإجماع الشعبي القوي الداعم لفلسطين ومقاومتها. وبالرغم من تعرّض اليمن لأكثر من 2,800 غارة وقصف إسرائيلي أمريكي بريطاني، وسقوط مئات الشهداء والدمار الكبير في البنى التحتية، واصل اليمن دعمه للمقاومة وتابع ضرباته حتى إعلان الهدنة. وبالرغم مما يعانيه الشعب اليمني من أوضاع

داخلية صعبة ومن نزاع وانقسام داخلي كبير، إلا أنّ فلسطين ظلّت القضية التي تُوحِّد الجميع.

التفاعل الشعبي:

تفاعلت الشعوب العربية بشكل كبير مع قضية فلسطين، وخصوصاً مع معركة طوفان الأقصى، وظهر ذلك جلياً حيثما توجد مساحات حريّة لتعبير هذه الشعوب عن نفسها. فقد خرجت آلاف المظاهرات في الأردن، والمغرب، واليمن، ولبنان، والعراق، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والصومال، والكويت، وسورية. وبرزت الحشود المليونية خصوصاً في اليمن. ونُظّمت حملات شعبية واسعة لجمع التبرعات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية في تلك الدول، وكذلك في عُمان والجزائر. غير أنّ بعض الدول صارت في سنة 2025 أكثر تشدداً في التعامل مع العمل الخيري وجمع التبرعات، كما في الكويت والأردن.

توقّعات مستقبليّة:

ستتركّز الجهود العربية على إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية من أجل العودة مرة أخرى إلى حكم قطاع غزة، وذلك عبر تقديم الدعم السياسي والمالي، خصوصاً من دول الخليج.

وستُصِرّ الدول العربية (وفي القلب منها قطر، ومصر، والأردن) على تنفيذ خطة ترامب فيما يتعلق بوقف الحرب في غزة، والإسراع بالدخول في المرحلة الثانية للاتفاق، التي تتضمّن إعادة الإعمار وإعادة تنظيم الوضع السياسي والأمني في القطاع، دون أن يكون ذلك مشروطاً بنزع سلاح حماس. وبالرغم من أنّ الدول العربية لا تمانع فكرة نزع سلاح حماس والمقاومة، إلا أنّها ستسعى إلى إيجاد آلية مناسبة توافق عليها حماس، مع إعادة تكييف مهام "قوة الاستقرار الدولية"، بحيث تقتصر على "حفظ السلام"، ومراقبة خطوط الهدنة.

وستكون هناك ثمّة ضغوط لنزع سلاح حزب الله في لبنان، وربط الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بذلك، غير أنّ الحزب سيرفض نزع سلاحه، وسيتم السعي لإيجاد صيغة تضمن التهدئة وسيادة الدولة اللبنانية وتجنّب أيّ مواجهات لبنانية داخلية. وستسعى "إسرائيل" وأمريكا لإضعاف أنصار الله (الحوثيين)، ومحاولة

اغتيال قياداتهم؛ غير أنّ أنصار الله أثبتوا قدرتهم على الصمود والمشاركة الفعّالة في دعم فلسطين والمقاومة حتى في الظروف القاسية.

وقد يعاني مسار التطبيع من التعثُّر نتيجة تصاعد الرغبة الإسرائيلية نحو الهيمنة على المنطقة، وفرض معاييرها الأمنية عليها، وعدم رغبتها في تقديم أيّ تنازلات متعلّقة بحلّ الدولتين، بالإضافة إلى بيئة التهجير التي تفرضها على أهل الداخل الفلسطيني، بينما سيتزايد شعور الدول العربية بمخاطر على أمنها القومي، مما سيجعلها أكثر حذراً وتحوطاً في الاندفاع نحو مسار التسوية السلمية.

***

وبحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإنّ العلاقات التجارية بين "إسرائيل" والدول العربية المُطبِّعة معها لم تتأثّر بطوفان الأقصى، ولم تقم هذه الدول بأيّ إجراءات فعّالة أو عقوبات ضدّ "إسرائيل" بسبب حربها الوحشية على غزة. واستحوذت الإمارات على نحو 70.4% من التبادل التجاري العربي مع "إسرائيل" سنة 2025، وهو معدّل حافظت عليه تقريباً في 2023–2024، مع العلم أنّ حجم التبادل الإسرائيلي مع مصر والأردن والمغرب شَهِدَ تحسّناً عامّاً في الفترة 2023–2025، ما عدا البحرين التي شهدت صادراتها لـ"إسرائيل" قفزة كبيرة سنة 2024، قبل أن تعود لرتابتها السابقة. ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع الدول العربية.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع الدول العربية 2023–2025 (بالمليون دولار)

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2025	2024	2023	2025	2024	2023
مصر	202.6	304.5	258.5	357.9	274.4	182.7
الأردن	96.6	108.3	76	541	368.5	371.8
المغرب	115.7	95	62.5	12.5	14.4	16.2
الإمارات العربية	634.1	500.8	626.6	2,574.9	2,753.3	2,316.3
البحرين	7.5	6.3	3.4	13.7	102.2	8.1

الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية 2024–2025 (بالمليون دولار)

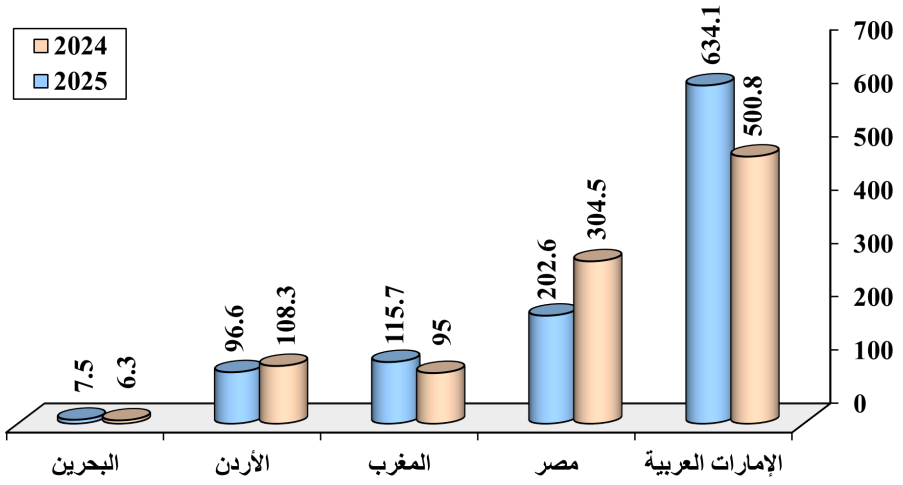

الواردات الإسرائيلية من الدول العربية 2024–2025 (بالمليون دولار)

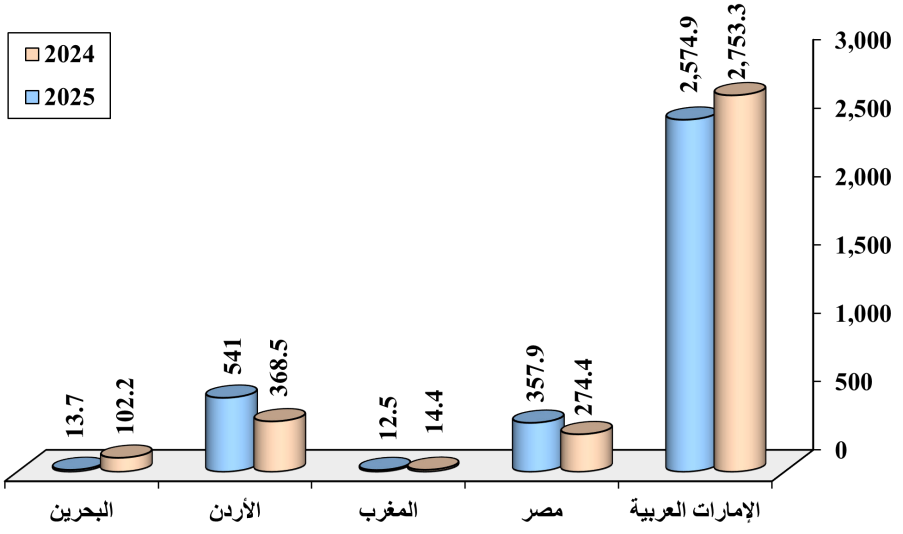

ثامناً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

يناقش التقرير الاستراتيجي، تحت هذا العنوان، منظمة التعاون الإسلامي، ويدرس النموذجَين التركي والإيراني، كما يتابع مسارات التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية ومسارات التطبيع.

تركيا:

خلال سنتَي 2024–2025، تطوّر الموقف التركي الرسمي من الحرب على غزة بشكل متدرّج، في إطار موقف سياسي داعم للحق الفلسطيني، وشاجب للجرائم الإسرائيلية، بما في ذلك اتخاذ عقوبات اقتصادية وأمنية وديبلوماسية وقانونية. وتطوّر الموقف بين تركيا ودولة الاحتلال من النقد إلى شعور بالتهديد، ثم إلى مسارات من المواجهة غير المباشرة، وتحديداً في سورية بعد سقوط نظام الأسد، حيث استهدفت "إسرائيل" قواعد عسكرية، كانت أنقرة تدرس فكرة نشر قوات لها فيها. وقد قامت تركيا بقطع علاقاتها التجارية مع "إسرائيل" تدريجياً إلى أن وصلت إلى التوقّف التام في أيار/ مايو 2025، كما فتحت المجال للعمل الشعبي والمظاهرات وجمع التبرعات لصالح فلسطين، بالإضافة إلى استضافتها عدداً من قادة حماس.

ومع انخراط تركيا أكثر في العملية التفاوضية وانضمامها للدول الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار، أبدت رغبتها واستعدادها للمشاركة في "قوة الاستقرار الدولية"، وهو ما اصطدم بفيتو إسرائيلي وتَفهُّم أمريكي له حتى اللحظة.

مستقبلاً، وتحديداً في سنة 2026، لا يُتوقّع حدوث تغيير كبير في علاقات تركيا مع حركة حماس والجانب الفلسطيني؛ إذ يُرجَّح أن تستمر جهود أنقرة في محاولة "إقناع" حركة حماس بإبداء المرونة تجاه المراحل المقبلة من خطة ترامب. وفي المقابل، لا تلوح في الأفق مؤشّرات جديّة على انفراج الأزمة بين تركيا و"إسرائيل"، على الرغم من المساعي الأمريكية لذلك. غير أنّ انتخابات الكنيست قد تُشكّل محطة محتملة لتهدئة نسبية في العلاقات بين الجانبين، في حال أسفرت عن خسارة بنيامين نتنياهو.

إيران:

وضعت طوفان الأقصى قضية فلسطين في مقدمة الأولويات الإقليمية والدولية. لكنها جعلت إيران في الوقت نفسه هدفاً للضغوط والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية.

وقد تحوّلت هذه الضغوط إلى حرب فعلية على إيران، هي الأولى بينها وبين الكيان الصهيوني منذ انتصار الثورة سنة 1979.

وضعت إيران لنفسها أهدافاً تمثّلت في تأييد طوفان الأقصى، وتأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة، وفي الوقت نفسه العمل من أجل وقف إطلاق النار ووقف المجازر في غزة.

وكانت المواقف الإيرانية بمثابة تحدٍّ لسياسات الدول الغربية التي عادت إلى تشديد الضغوط والعقوبات على إيران بذريعة برنامجها النووي. وبقيت إيران، على الرغم من ذلك، حريصة على التفاوض مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حول برنامجها النووي، وعلى تجنّب الانزلاق في الوقت نفسه إلى أيّ مواجهة عسكرية كانت تعتقد أنّ الطرف الإسرائيلي يسعى إليها. وهذا ما أُطلق عليه "الصبر الاستراتيجي"، الذي حافظت عليه طوال سنوات عدة. لكن إيران غادرت لأول مرة هذا "الصبر" وأطلقت عمليّتَي "الوعد الصادق 1 و2" إيذاناً ببداية مرحلة جديدة غير مسبوقة من المواجهة المباشرة بين إيران و"إسرائيل". ومع ذلك، بقيت إيران حريصة على عدم توسّع المواجهة إلى حرب مفتوحة. غير أنّ "إسرائيل"، شنّت حرباً مُفاجئة في حزيران/ يونيو 2025، تبيّن أنّها كانت تستعد لها منذ سنوات، ودخلت معها إيران في ما عُرِف بحرب الـ 12 يوماً ردّاً على عدوانها. كما شنّت الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، ثلاث هجمات على ثلاث منشآت نووية في إيران، دعماً للكيان الإسرائيلي.

أيّدت إيران الشِّقّ المتعلّق بوقف الحرب على غزة وإدخال المساعدات ومنع التهجير وتبادل الأسرى من خطة ترامب، غير أنّها ظلّت مُصرَّة على دعم المقاومة وحقّ الشّعب الفلسطيني في تحرير أرضه والسيادة عليها، كما حافظت على التزامها برفض الاعتراف بـ"إسرائيل".

تواجه إيران ضغوطاً متزايدة لحرمانها من قدراتها النووية والصاروخية ومن دعم المقاومة، مع تصاعد شبح الحرب عليها ومحاولة إثارة القلاقل الداخلية فيها. غير أنّ إيران تُصرّ على سيادتها وحقوقها العسكرية والتكنولوجية، وستحاول تجاوز التحديات من خلال تطوير علاقات الثقة مع دول الإقليم مثل السعودية، ومصر، وتركيا. كما ستعمل على تطوير قدراتها الدفاعية لمواجهة أيّ عدوان محتمل عليها، وتوفير الدعم بأشكاله المتاحة لأطراف محور المقاومة، والانفتاح في الوقت نفسه على التفاوض حول برنامجها النووي دون شروط مسبقة.

التفاعل الشعبي:

كان ثمّة تفاعل شعبي كبير في العالم الإسلامي مع قضية فلسطين، وخصوصاً تجاه المجازر المروّعة التي يرتكبها الاحتلال، ودعماً لحماس وقوى المقاومة والحاضنة الشعبيّة التي مَثَّل أداؤها المتميِّز حالة إلهام كبيرة لمسلمي العالم. وخرجت آلاف المظاهرات في معظم بلدان العالم الإسلامي، وأخذت أحياناً شكل الحشود "المليونية" كما حدث في تركيا، وإيران، وإندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وغيرها. ورافق ذلك حملات واسعة لجمع التبرعات ولمقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية، والمشاركة في سفن كسر الحصار، وفعاليات إعلامية وثقافية وسياسية كثيرة. غير أنّ هذه الفعاليات ظلّت أقل بكثير من إمكانات الدعم والتحشيد لدى هذه البلدان، واتّسمت بطابعٍ موسمي يصعد ويهبط بحسب الأحداث ويضعف مع مرور الزمن؛ حيث إنّ السياسة الرسمية للعديد من دول العالم الإسلامي ظلّت متماهية مع سياسات الدول العربية المؤيّدة لمسارات التسوية السلمية.

***

ويشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2023–2025 (بالمليون دولار):

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2023–2025 (بالمليون دولار)

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2025	2024	2023	2025	2024	2023
تركيا	10.9	598.6	1,554.4	924.1	2,019.1	4,607.6
نيجيريا	23	27.9	21.2	7.1	10.6	5.9
أذربيجان	345.3	239.2	179	15.4	7.3	3.8
كازاخستان	55.1	44.9	71.7	10.9	7.7	5.2
إندونيسيا	27.3	49.7	36.8	105.6	61.5	59.2
ماليزيا	16.5	22.8	25.3	5.2	6	10.4

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الدول الإسلامية 2024–2025 (بالمليون دولار)

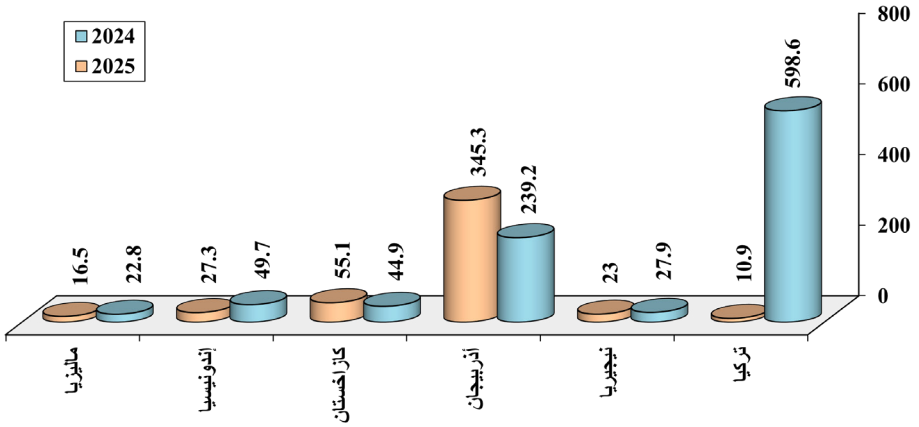

الواردات الإسرائيلية من عدد من الدول الإسلامية 2024–2025 (بالمليون دولار)

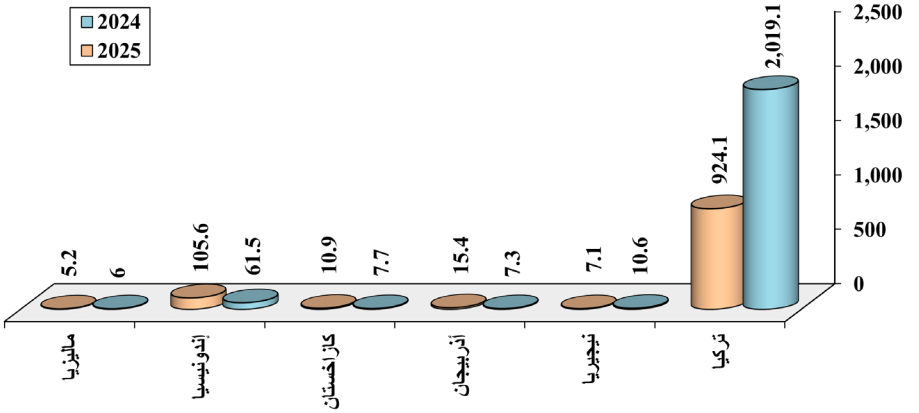

تاسعاً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

تصدَّرت قضية فلسطين الأجندة العالمية طوال فترة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2023–2025)، وحازت فلسطين وشعبها تعاطفاً غير مسبوق وسط دول العالم وشعوبها وفي الأطر المؤسسية الدولية. ولقيت السردية الفلسطينية رواجاً واسعاً في أوساط لم تكن لتصل إليها لولا ما ظهر من حرب إبادة إسرائيلية وصمود فلسطيني عظيم، كما في أوساط الشباب وطلبة الجامعات الأمريكية والغربية والفنانين والرياضيين وغيرهم؛ بينما سقطت السردية الإسرائيلية، خصوصاً فيما يتعلّق بجوهر وجودها وخلفيات عدوانيتها، كحق الدفاع عن النفس، وواحة الديموقراطية، والعداء للسامية... .

المؤسسات الدولية:

تابعت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطها العام في التصويت بأغلبية ساحقة لصالح حلّ الدولتين، ورفض الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع والجولان، وضرورة وقف الحرب على غزة وإدخال المساعدات. وشكَّل التصويت بأغلبية ساحقة لصالح فلسطين مؤشِّراً على تزايد العزلة الدولية للكيان الإسرائيلي، وتحوِّله إلى حالة "منبوذة" عالمياً. وفي مجلس الأمن الدولي كان ثمَّة شبه إجماع دولي على دعم فلسطين، غير أنّ الفيتو الأمريكي، الذي استُخدم ستّ مرات كان عائقاً دائماً لاتخاذ قرارات فعّالة.

وشكّل مؤتمر الأمم المتحدة 28–2025/7/30 بدعوة من فرنسا والسعودية رافعة لمشروع الدولة الفلسطينية ووقف الحرب على غزة، وهو ما تمّ دعمه في بيان نيويورك الصادر الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2025/9/12. غير أنّ ما يلفت النظر هو المطالبة بنزع سلاح حماس وقوى المقاومة والالتزام باتفاقات أوسلو وتعهدات منظمة التحرير. وعلى أي حال، فإنّ الزخم الدولي تَتَابَع خلال معركة طوفان الأقصى ووصل ذروته في صيف 2025، حيث قامت دول غربية هي حليفة تقليدية لـ"إسرائيل" أو ذات علاقات قوية بها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، مثل بريطانيا، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، والبرتغال، والنرويج، وإيرلندا، ولوكسمبورج. ووصل عدد دول العالم التي تعترف بدولة فلسطين إلى 159 دولة.

من جهة أخرى، تابعت محكمة العدل الدولية الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا ضدّ "إسرائيل" لارتكابها إبادة جماعية في قطاع غزة، وقد انضمّت إلى الدعوى العديد من دول العالم. ولعل إصدار حكم نهائي يأخذ وقتاً طويلاً، غير أنّ المحكمة أصدرت عدداً من القرارات والتوصيات الأخرى، بما في ذلك الحكم بعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وطالبتها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للقطاع... كما تابعت المحكمة الجنائية الدولية الدعوى التي تقدّمت بها خمس دول ضدّ "إسرائيل" بشأن انتهاكها لحقوق الفلسطينيين، وأصدرت أوامر اعتقال بحقّ رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع جالانت بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية.

الولايات المتحدة:

وقفت الولايات المتحدة إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة، واستخدمت نفوذها العالمي وغطاءها الدولي لمنع وقف العدوان على القطاع، أو إجبار الاحتلال على الانسحاب وتطبيق القرارات الدولية، وزوّدت "إسرائيل" بنحو 100 ألف طن من الأسلحة والذخائر التي استُخدمت في حملة القتل والتدمير الشامل في القطاع؛ وهو ما ينطبق على عهدَيْ الرئيسَيْن جو بايدن ودونالد ترامب. كما دعمت أمريكا "إسرائيل" في معاركها واعتداءاتها الإقليمية في لبنان، وإيران، واليمن، وسورية، وعطّلت قرارات مجلس الأمن الدولي، وتحفّظت على قرارات الهيئات القانونية الدولية كمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، ورفضت تقارير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تدين "إسرائيل" وتتهمها بمخالفة القانون الدولي وحقوق الإنسان. كما رفضت إدارة ترامب إعطاء تأشيرات دخول لرئيس السلطة الفلسطينية في رام الله، بالرغم من التزام السلطة بمسار التسوية وتعاونها الأمني القوي مع الاحتلال في مطاردة المقاومة في الضفة الغربية.

في المقابل، شهدت الولايات المتحدة حراكاً شعبياً واسعاً داعماً لقضية فلسطين، وخرجت آلاف المظاهرات الداعمة للحق الفلسطيني، وبرز دور طلبة الجامعات الذين شكّلوا حراكاً مميّزاً في أكثر من مئة جامعة؛ مما دفع السلطات الأمريكية لاتخاذ إجراءات قمعية للناشطين، في ظلّ تراجع نسبة التأييد لـ"إسرائيل" إلى أدنى مستوياتها التاريخية.

خطّة ترامب:

بالرغم من أن خطّة ترامب التي أعلن عنها في 2025/9/29 تستجيب لاحتياجات فلسطينية إنسانية عاجلة، أبرزها وقف العدوان الإسرائيلي على القطاع وإدخال المساعدات ومنع تهجير السكان، مع وعود غير محددة بسقف زمني للانسحاب الإسرائيلي من القطاع؛ غير أنها تجاهلت الاستحقاق الأساسي للصراع وجوهره وهو حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه وسيادته عليها وانتخاب قيادته بإرادته الحرة. وأبقت على احتلالٍ إسرائيلي مُقَنَّع، وجعلت القطاع تحت الوصاية الاستعمارية الأمريكية، مع نزعٍ للشرعية الفلسطينية، وسعيٍ لتصفية المقاومة ونزع أسلحتها. وتسعى الخطة لتكريس الوصاية من خلال "مجلس السلام" الذي يرأسه ترامب، والمجلس التنفيذي الذي يديره المبعوث الدولي نيكولاي ملادينوف، ومن خلال ما يسمى قوات الاستقرار الدولية التي يرغب الأمريكان أن تقوم بنزع أسلحة المقاومة. والخطة تحمل الكثير من بذور فشلها في ذاتها سواء بسبب الإصرار الإسرائيلي على فرض رؤيته وأجندته دون إنفاذ التزاماته، أم بسبب رفض المقاومة (والشعب الفلسطيني) لنزع أسلحتها... وكذلك سعى الفلسطينيين ومعهم الدول العربية والإسلامية ومعظم دول العالم لوجود دور حقيقي وفعّال للقيادة الفلسطينية في إدارة غزة كجزء من الأرض التي تتبع السلطة الفلسطينية، كما أنّ معظم الدول الكبرى والفاعلة لم تدخل "مجلس ترامب للسلام" (حيث سعى لتوسيع صلاحياته ليأخذ شكلاً عالمياً يتجاوز الأمم المتحدة ومؤسساتها، كما يوسِّع إطاره لتغطية قضايا عالمية أخرى).

أوروبا:

تنامى التوجّه الأوروبي نحو تبنّي مشروع حلّ الدولتين، واتّخاذ بعض العقوبات التجارية وحظر السلاح، وتزايد القناعات بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والتراجع عن الموقف المُتَّخذ بقطع المساعدات عن الأونروا، بل وزيادة المساعدات، وقبول بعض الدول الأوروبية بقرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وتنامي النقد الأوروبي للتوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية، وللاستخدام المفرط للقوة والتدمير والتجويع والتهجير في قطاع غزة. وقد أسهمت

الحراكات الشعبية (حيث زاد عدد المظاهرات المؤيّدة لفلسطين في أوروبا عن 46 ألف مظاهرة خلال الحرب على غزة) وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، في صعودٍ كبير للتعاطف مع قضية فلسطين، وفي العزلة الإسرائيلية، وفي الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات محددة. وكات لدول مثل إسبانيا، وإيرلندا، والنرويج، وبلجيكا، وإيطاليا، مواقف أكثر وضوحاً في التعاطف مع قضية فلسطين.

الصين وروسيا:

حافظت الصين على سياستها العامة تجاه قضية فلسطين التي تُغلِّب النزعة السلمية البراجماتية في إدارة العلاقات الدولية. ودعت إلى إنهاء القتال في قطاع غزة، وحماية المدنيين، ومعارضة تهجير الفلسطينيين وتجويعهم، وتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار، ودعمت حلّ الدولتين، كما استضافت مؤتمراً لدعم المصالحة الفلسطينية كما أشرنا سابقاً. وفي الوقت نفسه، ظلّت ثاني أكبر شريك تجاري مع "إسرائيل" بعد الولايات المتحدة. وقد انتقدت السلوك الأمريكي تجاه قضية فلسطين لكنها لم تقف في وجه "مجلس ترامب للسلام". ولم يكن السلوك الروسي بعيداً عن السلوك الصيني في دعم حلّ الدولتين ووقف القتال في غزة وحماية المدنيين، بل وحتى في استضافة مؤتمر لدعم المصالحة الفلسطينية وانتقاد السلوك الأمريكي. غير أنّ كِلا البلدَيْن حَرِصا على تجنّب أيّ مواجهة مع الأمريكان.

دول أخرى:

كان لجنوب إفريقيا والبرازيل دور بارز في دعم قضية فلسطين، حيث قامت جنوب إفريقيا بدور رائد في تجريم العدوان الإسرائيلي على القطاع، ورفع دعوى اتهام "إسرائيل" بارتكاب إبادة جماعية. ولوحظ تصاعد المشاعر الشعبية المؤيدة لفلسطين في اليابان والتزامها بحلّ الدولتين، كما صوّتت الهند لصالح حلّ الدولتين في بيان نيويورك في 2025/9/12 بالرغم من قوة علاقاتها بـ"إسرائيل". وكان هناك مواقف بارزة لعدد من دول أمريكا الجنوبية، وعلى رأسها كولومبيا التي قطعت علاقاتها بـ"إسرائيل" واستعدّت لإرسال 20 ألف جندي للقتال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي.

توقّعات مستقبليّة:

في الإطار المستقبلي، سيحاول الطرف الأمريكي من خلال خطة ترامب و"مجلس السلام" وضع مزيد من الضغوط على الطرف الفلسطيني، خصوصاً فيما يتعلق بنزع أسلحة المقاومة وتفكيك تنظيماتها. وستعمل الولايات المتحدة على تغييب حلّ الدولتين ومحاولة مسخه وإفراغه من محتواه. كما ستسعى لتوسيع دائرة التطبيع وعقد الاتفاقات الإبراهيمية. وستبذل جهوداً كبيرة لتعطيل وإفشال عمل محكمتَيْ العدل الدولية والجنائية الدولية ومنع اتخاذ أيّ إجراءات عملية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، ربما يخفّ الزخم الدولي المتعاطف مع قضية فلسطين، غير أنّ آثار طوفان الأقصى ستبقى قائمة في المجتمع الدولي، وستظلّ "إسرائيل" تواجه حالة عزلة دولية وبروداً في العلاقة معها، وقد تحتاج سنوات طويلة لإعادة تسويق نفسها. كما أنّ تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة ومشاكلها الداخلية، وصعود نظام عالمي متعدّد القطبية مع وجود حالة نفورٍ أوروبي متزايد من السلوك الإسرائيلي، سيُعقّد من قدرة "إسرائيل" على فرض هيمنتها وسياساتها في المنطقة، ويساعد على إيجاد بيئات فلسطينية وإقليمية ودولية لديها فرص معقولة لمواجهة المشروع الصهيوني.

Summary

of

The Palestine Strategic Report

2024 – 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 121 961+ | تلفاكس: 643 803 121 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت